الفصل الثالث

خطط التعليم العام فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠

مقدمة

يتناول هذا الفصل خطط التعليم العام في الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ وتشمل دراسة الآتى :

أولا : المتغيرات الثقافية التى طرأت علي مصر في الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ ، وأدت الي تبنى سياسة التخطيط .

أ - الواقع الاقتصادى فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ .

ب - الواقع الاجتماعى فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ .

ثانيا: خطط التعليم العام في جمهورية مصر العربية فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ من حيث النقاط التالية :

١ - فلسفة التعليم العام وأهدافه .
٢ - سياسة القبول وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .
٣ - مجانية التعليم العام ومستوى الخدمة التعليمية .
٤ - الزامية التعليم العام ومدته ومراحله التعليمية .
٥ - مناهج التعليم العام والمزج بين الدراسة النظرية والنواحى التطبيقية .
٦ - المبانى المدرسية ومدى توافر المواصفات التربوية عند التخطيط لها .
٧ - معلم التعليم العام ومؤسسات إعداده .
٨ - تمويل التعليم العام ومصادره .

(أولا) - المتغيرات الثقافية التى طرأت على مصر فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ وأدت الى تبنى سياسة التخطيط

أ - الواقع الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ هى البداية الحقيقية لهذه الفترة ، وليس تحديدها كبداية محض صدفة ، أو اتفاق تقليدى يرى فى الثورات بداية لفترات جديدة فى حياة المجتمعات وإنما كان ذلك لما مثلته ثورة ٢٣ يوليو - فى واقع الأمر - من تحد حقيقى للأوضاع التى سبقتها ، فى محاولة لتحقيق أهداف طموحه فى المجالات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء .(١)

كان الأقتصاد المصرى متخلفا وتابعا ،(٢) إقتصاديا أحاديا واسعا بسيطا، (٣) تحتل الزراعة فيه أهمية أساسية ، ويعمل بالزراعة بطريق مباشر اكثر من نصف قوة العمل ، تتخصص فى انتاج مختلف الحاصلات الزراعية وفى مقدمتها المواد الغذائية والمواد الزراعية الأولية اللازمة للصناعة وخاصة القطن وترتفع فيه الصادرات من المواد الزراعية الى مايزيد عن ٩٠٪ من قيمة الصادرات جميعها أى أن الزراعة والمنتجات الزراعية هى مصدر معظم مانحصل عليه مصر من الخارج فى صورة واردات . والمدخرات أو الفائض الزراعى هى أساس كل تطور اقتصادى وسببه ، وعلى قدر هذا الفائض وعلى مقدار نجاح الوسائل المتبعة لتعبئته وتحويله خارج الزراعة وبتوقف التوقف الاقتصادى بصفة أساسية.(٤)

---

(١) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، طبعة أولى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١) ص ٣٢٩ .

(٣) جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، شخصية مصر التكامليه ، الجزء الثالث (القاهرة : عالم الكتب ، يناير ١٩٨٤) ص ٤٥ .

(٤) رياض الشيخ ، محاضرات فى الاشتراكية (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧) ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

وكان منطقيا مع الأهمية البالغة للزراعة وسوء أحوالها وأحوال القائمين بها أن يأتى الإصلاح الزراعى فى مقدمة البرامج الإنمائية التى اهتمت بها الثورة [١] وشهدت الفترة منذ البداية إتخاذ بعض الإجراءات واتباع بعض السياسات التى تهدف الى إعادة تنظيم الإقتصاد القومى للتخلص من هذا الوضع ورفع مستوى المعيشة[٢] وزيادة الاستثمار الزراعى والصناعى وإسهام الحكومة فى المجالات التي يحجم المستثمرون الأفراد عن إرتيادها .[٣]

فاتخذت قرارات إقتصادية هامة فى عام ١٩٥٢ كالاصلاح الزراعى والالتزام ببناء السد العالى وانشاء مجلس الانتاج القومى وكان لهذه القرارات آثار بعيدة المدى وأدى الالتزام المبكر جدا بالتصنيع السريع وتعميق الهيكل الصناعى وإنشاء مجلس الانتاج القومى الى اتباع خطوات التخطيط .[٤] وشهدت بداية الستينات تحولات جذرية سعت كلها لتجميع مصادر الانتاج فى يد الدولة ، وتمثلت تلك التحولات فى حركة التأميمات الضخمة وتمصير البنوك والشركات الأجنبيه ، وتميزت تلك الفترة بزيادة حجم الاستثمارات فى قطاع الدولة وتنوع النشاطات التى يقوم بها. [٥] وتكوين قطاع عام يتولي مسئولية إدارة الجانب الاقتصادى للدولة .[٦] وبنمو القطاع العام واتساع دائرة نشاطه وسيطرته على المفاتيح الأساسية للنشاط الاقتصادى فى مجالات الاستثمار والانتاج والتوزيع والتسويق ، تطلب ذلك أسلوبا مخالفا لادارة الاقتصاد .[٧] كما أن تحول البنية الاقتصادية الأساسية الى الملكية العامة ودخول غالبية الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدين والبنوك والشركات وشركات التأمين فى دائـــــرة

---

(١) رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧) ص ١٠٧ .

(٢) على لطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

(٣) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧ (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٤) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى من ٥٢-١٩٧٢، ترجمة صليب بطرس ، كتاب الساعة (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦)ص ص ٩ - ١٠.

(٥) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) ص ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٦) محمد الكردى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(٧) سعد حافظ محمود ، بعض ملامح التجربة المصرية فى التخطيط والتنمية ، مذكرة رقم ٨٤٤ ، القاهرة معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

القطاع العام ، وكل تجارة الاستيراد وكذلك ثلاثة أرباع الصادرات وربع التجارة الداخلية[١] أدى هذا التشعب وتعقد مجالات النشاطات التي امتدت اليها يد الدولة الى جعل الهيمنة عليها وادارتها غير ممكن بالاعتماد على آليات السوق - المتخلف في الأصل - بالاضافة الى خبرة التخطيط الجزئي.[٢] وصدور قوانين يوليو الاشتراكية والتحول الاشتراكي بصفة عامة الى التخطيط المركزي الشامل وبدأت فلسفة التخطيط تأخذ طريقها الى التنفيذ بشكل تطبيقي في صورة خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدة عشرة سنوات ، قسمت الى خطتين خمسيتين بدأت الأولى عام ٦١/٦٠ وانتهت في عام ٦٥/٦٤.[٣] وكانت الصناعة أقوى وأخطر إضافة ساهمت بها تلك المرحلة وكان جوهر التغيير الجديد بالدقة هو التحول من اقتصاد التصدير السائد سابقا الى إقتصاد تصنيع أساسا.[٤] واحتلت الصناعة المركز الأول بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بحجم الاستثمار حيث بلغ نصيبها ٤٣٤ مليونا من الجنيهات .[٥]

وتضمنت الخطة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات من مشروعات صناعية يتم تنفيذها قبل نهاية ١٩٦٤ ، وتبلغ تكاليفها الإجمالية حوالي ٦٠٠ مليون جنيه .[٦]

وطفرت الصناعة طفرة لعلها كانت طموحا اكثر مما ينبغي خاصة في السنينات حيث أنشئ نحو ألف مصنع وأرسيت قاعدة أو نواة الصناعة الثقيلة وتطور المركب الصناعي وتوسع كما وكيفا ونوعا ولاسيما بعد كهرباء السد العالي ونفضلها الى جانب تطوير وتوسيع الصناعات الرئيسية أو الكلاسيكية القائمة سواء الزراعية أو الصناعية كالغزل والنسيج والسكر والأسمنت والأسمدة ، وأدخلت صناعات جديدة عديدة أهمها الالومنيوم على كهرباء السد العالي وتنوعت خطوط الصناعة مابين صناعات إستهلاكية وسيطة ورأسمالية كما وصل الانتاج الى حد الاكتفاء الذاتي في خطوط التصدير وفي خطوط أخرى.[٧]

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، المجلد التاسع ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٢) سعد حافظ محمود ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٣) محمد الكردي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(٤) جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٥) علي لطفي ، التطور الاقتصادي ، دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي (القاهرة ، مطبعة مخيمر ، ١٩٧٤) ص ٢٥٠ .

(٦) عزيز صدقي ، « قصة الثورة » مجلة الثورة ، القاهرة ، عام ١٩٦٢ ، ص ٥٠ .

(٧) جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

ولايمكن ذكر كل التطورات الصناعية الضخمة التى حدثت في جمهورية مصر العربية نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية ، فلقد أمكن تحقيق التنسيق بين الاتجاه الى الصناعات الثقيلة والاساسية وبين الإتجاه الى الصناعات الاستهلاكية وأمكن عن طريق هذا البرنامج إنشاء اكثر من الف مصنع جديد ، وتدفقت منتجات هذه المصانع الى الأسواق المحلية والأجنبية وبينها منتجات لم يسبق للبلاد معرفة إنتاجها من قبل .(١)

وباختصار فقد حققت الخطة الخمسية الأولى تنوعا في القاعدة الانتاجية للمجتمع ، وتوزيعا أفضل لمدخل ، كما وسعت قاعدة الخدمات الاجتماعية. (٢)

وحققت الثورة معدلات رفيعة فى التنمية فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ وهى معدلات لم تتحقق فى التاريخ المصرى منذ عهد محمد على .(٣)

واذا أمكن النظر للفترة حتى عام ١٩٦٥ على أنها فترة تصاعد وتعظيم الأهتمام بالتخطيط القومى الشامل فإن الفترة التى بدأت منذ ١٩٦٦ قد شهدت تراخيا فى جهود التخطيط ، ويرجع ذلك أساسا الى اختيار نمط التصنيع الذى اعتمد على العالم الخارجى ونمو الاستهلاك عموما بمعدلات كبيرة مما يجعله ينمو الفائض باستمرار فهناك زيادة الانفاق الاستهلاكى الحكومى والانفاق الاستهلاكى الخاص . ثم الضغوط الخارجية التى ترتبت على اعتماد الخطة على العالم الخارجى فى تمويل مايربو على ربع استثماراتها الأمر الذى وضع قيودا على تمويل الخطة الثانية بالاضافة الى التوترات على الحدود والتهديدات المباشرة للحدود المصرية خاصة ابتداء من عام ١٩٦٤ ، الأمر الذى أدى الى مزيد من الانفاق والتعبئة العسكرية .

عملت هذه العوامل على ارجاء تنفيذ الخطة الثانية وماحدث بالفعل فى الفترة من ١٩٦٦ وما تلاها توقف العمل بالخطة واستبدال خطط سنوية بها ، تركزت على الجوانب الاستثمارية فقط مع إهمال الابعاد الإجتماعية .(٤) ومنها التعليم بطبيعة الحال .

(١) فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الاقليمى (الاسكندرية ، منشأة المعارف ، بدون تاريخ) ص ٦٦.

(٢) الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط فى الوطن العربى - الواقع والممكن ، المنعقدة فى المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٨٣ ، الجزء الأول ١٩٨٤ ، ص ٦٧ .

(٣) محمد الكردى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٤) سعد حافظ محمود ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ - ٢٩.

ثم كانت حرب ١٩٦٧ التي كانت فترة معاناة شديدة كان لها أبعد الأثر على الاقتصاد ككل.(١) وعلي كل جوانب الحياة ومنها التخطيط بخاصة ، فقد اتضح من نتائج هذه الحرب أن نموذج التنمية المخططة مستهدف بنفس درجة استهداف الجوانب العسكرية والسياسية ، وأخذت حرب ١٩٦٧ بالأولويات الاقتصادية التى كانت معلنة فى إطار الخطة العشرية (٥٩/٦٠ - ٦٩/٧٠)وبتوجهات التنمية بشكل عام وأدت الى إعادة تخصيص الموارد البشرية والمادية والتمويلية لصالح التعبئة والمجهود الحربى وذلك للاستعداد للحرب والتحرير ، وتطلبت تدعيم الجبهة الداخلية وعلى وجه الخصوص بناء قاعدتها الاقتصادية وبرغم أهمية هذه النتيجة وعلى الرغم من أن ظروف الحرب تقتضى الإدارة المركزية للموارد وتتطلب التخطيط . فقد استمر العمل باسلوب المزج بين الخطط السنوية والميزانية العامة .(٢)

وهكذا توقف التخطيط المركزى الشامل تماما وتحول الى خطط سنوية في كل مجالات الحياة فى مصر ومنها تخطيط التعليم .

ب - الواقع الاجتماعى فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ :

تمثل مسألة السكان في مصر السمات الديموجرافية التى تميز الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة وتعتبر مصر واحدة من مجموعة الدول التي تصل معدل الزيادة فى عدد سكانها درجة عاليـــة(٣)

وتكتظ مصـــر بالسكـــان ، وتشتغل بالزراعة نسبة ضخمة من السكان القادرين على العمل ، ولهذه الكثافة السكانية العالية والآخذه فى الارتفاع دلالات اقتصادية معقدة .ويعد اكتظاظ السكان واحد من بين عوامل عديدة تدفع الناس الى انتقال ، كما أن ازدياد الكثافة فى الريف يضيف الى حركة الهجرة.(٤) ويعانى سكان الريف المصرى من الأمراض الطفيلية التي تضعـــف

---

(١) يوسف عبد الله الصايغ ، اقتصاديات العالم العربى ، التنمية منذ العام ١٩٤٥ ، البلدان العربية والافريقية ، الجزء الثانى (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤) ص ص ٥٠-٥١.

(٢) سعد حافظ محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التطور الاقتصادى فى البلاد العربية ، ١٩٥٠ - ١٩٦٥ (بيروت ، مطبعة البيان ، ١٩٦٧) ص ٣٠٧ .

(٤) روبرت مابرو ، مرجع سابق . ص ص ٦٠ - ٦١ .

الصحة وكما قال عالم الإجتماع « ميد » وبحق فإن المشكلة الصحية الرئيسية فى مصر ليست وجود أمراض فتاكة بقدر ماهى مشكلة فقر السكان وضعفهم ، مما يجعلهم عرضة للأمراض المختلفة مثل النزلات الشعبية والمعوية والتهاب القولون وهى أمراض ثلاثة نادرة الوجود فى البلاد المتقدمة ، ولكن يعزى اليها نصف الوفيات فى مصر .(١)

وكان البناء الطبيعى عشيه الثورة يتكون من ثلاث طبقات ، فعلى قمة البناء الطبقى طبقة ضئيلة العدد وتملك معظم الأراضى الزراعية (٤ر٠٪ من الملاك يملكون ٢ر٣٤٪ من الأراضى الزراعية) وطبقة وسطى ، وطبقة دنيا فى أدنى البناء الإجتماعى وهى طبقة عريضة من الفلاحين المعدمين .(٢)

وتنزل الأمية والأمراض المتوطنة كالبلاء على هذه الطبقة الأخيرة وعلى جماعات كبيرة من المجتمع،(٣) مما كان له أسوأ الأثر وكان لابد من الخروج من هذه الدائرة ، ورفع كل هذه العوامل والعمل على تغيير تلك الأوضاع فكان لابد من التخطيط وذلك لتغيير الخريطة الديموجرافية للمجتمع المصرى وأخذا بالتخطيط الجزئى فى تلك الفترة .

وبصدور قوانين الاصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية الزراعية وباتجاه الدولة الى الاشتراكية والفكر الاشتراكى فى أوائل الستينات ، والحركة الواسعة من التأميمات التى شهدها المجتمع فى تلك الفترة ،(٤) ورفع شعارات الاشتراكية لكل بحسب خدمته والاعتراف بالملكية غير المستغلة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ثم إصرار الدولة على توحيد نظام التعليم وجعله بالمجان الأمر الذى أثر فى زيادة أعداد الملتحقين بالمراحل المختلفة زيادة كبيرة ، كل هذا جعل الدولة تتجه الى الأخذ بالتخطيط الشامل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق أوضاع إجتماعية أفضل ومنها التعليم .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٢ - ٤٣ و ٦٢ - ٦٣ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى - دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ٣ .

(٣) روبرت مابرو ، مرجع سابق . ص ص ٦٢ - ٦٣ .

(٤) محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

ووضعت الخطة الخمسية الأولى ، لتعمل على مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ومراعاة تحسينه وتوزيعه بحيث يعم الرخاء على جميع المواطنين والإهتمام باتاحة فرص العمل أمام اكبر عدد من العمال ، والعمل على توسيع الرقعة الزراعية بحيث يتحول اكبر عدد ممكن من الأجراء الى ملاك وتشجيع الحركة التعاونية وتعزيزها بحيث يمكن الجمع بين مزايا الانتاج الكبير والملكية الصغيرة والتوسع فى الانتاج وتوافر السلع ورخص الأسعار .(١)

كما وضعت بطبيعة الحال خطة للتعليم وأدت فعاليته الواضحة الى تعديل الوضع الطبقى الذى كان سائدا وأعطى دفعة قوية للحراك الاجتماعى (وبخاصة الجانب المهنى) الأمر الذى انتهى بتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى التى كانت ضئيلة الحجم بشكل لم يكن من المستطاع تمييزها فيما سبق. (٢)

وباختفاء صور الفوارق الطبقية الحادة وظهور الطبقة الوسطى بات العمل مفهوما وظيفيا جديدا يلتزم به كل فرد وصارت قيمة الفرد تقاس بمدى كده واجتهاده فى العمل الذى يمارسه بغض النظر عن طبيعة هذا العمل ونوعه ، وصار للعمال والفلاحين صوت سياسى واجتماعى ، واصبح العمل شرفا وحياة ووسيلة لتحقيق التقارب واذابة الفوارق بين الطبقات نظرا لأنه يقوم على تكافؤ الفرص فى الترقى والانتقال .(٣) وتغير البناء الطبقى للمجتمع المصرى فى الريف والحضر ، وكان البناء الطبقى للمجتمع فى الريف المصرى آنذاك كالاتى :

(١) طبقة اغنياء الفلاحين أو كبار الملاك الزراعيين الذين يمتلكون من ٢٠ الى ٥٠ فدانا ويعتمدون على العمل المأجور ويلجأون الى أساليب الزراعة الرأسمالية المتقدمة ولاسيما زراعة بعض المحاصيل الطبية .

(٢) طبقة متوسطى الفلاحين أو متوسطى الملاك الزراعيين (حائزى اكثر من ٥ أفدانه حتى عشرين فدانا) وتتمتع هذه الطبقة بوضع معيشى أفضل من طبقة صغار الفلاحين .

---

(١) محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

(٢) عبد المنعم القيسونى ، « طريق الشوك الذى قطعناه فى سلام »، مجلة الثورة ، الأهرام ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٦ .

(٣) احمد النكلاوى ، التغير والبناء الاجتماعى ، دراسة نظرية ميدانية ، طبعة أولى (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨) ص ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) طبقة صغار الفلاحين أو صغار الملاك الزراعيين ، وتشكل حوالى ٢٥٪ من مجموع عدد الحائزين للأرض ويمثل العائلة فى هذه المجموعة وحدة للانتاج حيث يتم الاعتماد على أفراد العائلة للقيام بأعمال الزراعة .

(٤) طبقة فقراء الفلاحين وتندرج الأغلبية الساحقة من الفلاحين تحت هذه الشريحة التى تحتوى على ٥٠٪ من الأسر الحائزة على أرض سواء أكانت مالكة أم مستأجرة أم معدمه ، وناتج الزراعة لايكفى لسد احتياجاتهم الغذائية ولإعالة أسرهم ، ومن ثم يضطرون للبحث عن دخل إضافى عن طريق العمل كأجزاء ويخرج ابنا ءهم للعمل كعمال تراحيل فى سن ميكرة .(١)

(٥) طبقة الفلاحين المعدمين وهم مجردون تماما من كل إمكانية للحياة المستقلة ولا يملكون سوى بيع قوة عملهم كعمال زراعيين أو عمال تراحيل ، ويشكل المعدمون نسبة يعتد بها من سكان الريف فى مصر ويؤدى المعدل المرتفع للنمو السكانى بالمناطق الريفية الى اتساع رقعة هؤلاء المعدمين من عام لآخر ، وقد تشهدت الفترة من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٥ هبوطا مطردا في الرقم المطلق للأسر المعدمة فى الريف المصرى ، أما الفترة الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ فقد شهدت زيادة جديدة فى العدد المطلق لهذه الأسر ، ويعزى ذلك للزيادة السكانية وتجميد برامج توزيع الإصلاح الزراعى .(٢)

(٦) عمال التراحيل أوأفقر فقراء الريف المصرى ويتكون غالبيتهم من الفلاحين المعدمين - وغالبا من الذكور بعد بلوغهم سن السابعه بمحافظات الصعيد والدلتا الكثيفة السكان وكانت هذه الأوضاع المريرة محل اهتمام الحكومة ولكنها فشلت.(٣) أما فى المدن فحدثت تغيرات اجتماعية فى مجال قوانين العمل ومشاركة العمال فى الادارة والأرباح وتعميم مجانية التعليم والاسكان وتوزيع الدخل وتنظيم هيكل الأجور مما كان له أثره على تقسيم البناء الطبقى فى المدن فأصبح كالآتى :

١ - البرجوازية الكبيرة وهى الطبقة التى ارتكز عليها النظام الأجتماعى قبل الثورة وكانت تسيطر على مصدرى الثروة والسلطة فيه ، وعلى الرغم من التغيرات التى طرأت علي وزن هذه الطبقه فى هذه المجالات إلاّ أنها مازالت تتمتع ببعض المبادين الاقتصادية التي مازالت مفتوحة أمامها كالتجارة الداخلية والخدمات والنشاط الزراعى بأكمله .

(١) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، مرجع سابـــــق ، ص ص ٤٧ - ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

٢ - البرجوازيه المتوسطة ، وتضم أصحاب الورش الحرفين والتاجر ومتوسطى الموظفين وكبارهـــم.(١)

٣ - الطبقة البرجوازية البيروقراطية ، وقد حققت هذه الطبقة امتيازات ماديه وثقافية مكنتها من أن تحتكر الدور القيادى فى عملية التنظيم الاجتماعى للمجتمع .(٢)

٤ - البرجوازية الصغيرة ، وتضم أصحاب الورش الحرفية (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين وخرجت من هذه الطبقة الكوادر الشابه الرائده فى الجيش وفى الأجهزة الحكومية وكانت أكبر الطبقات حجما واكثرها فقرا واحتلت موقعا وسطا بين الطبقة العامله والبرجوازية المتوسطة وذلك بحكم طبيعتها وتطلعاتها المستمره للطبقة الوسطى ولقد استفادت من المجازات الثورة التعليمية كما استفادت من عملية الحراك الاجتماعى بعد قوانين يوليو .(٣)

٥ - الطبقة العامله ، وتضم عمال الحكومة الصناعيين والقطاع العام والعمال الحرفيين والباعه الجائلين ومن فى حكمهم ، وتمثل هذه الطبقة بعد حركة التصنيع الأغلبية فى البناء الاجتماعى المصرى وتمتاز بارتفاع نسبة الأميه وتدنى مستويات المعيشة لأفرادها وينعكس ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتتمركز فى المدن الصناعية الهامه .(٤)

وبصفة عامة أتسمت هذه المرحله بسيادة البيرقراطية البرجوازية من ناحية وزيادة أهمية دور الطبقة العمالية والفلاحين من ناحية أخرى.(٥)

ثم كانت الفترة بعد هزيمة ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ فترة معاناه شديدة زادت فيها هموم الانسان المصرى وتبدت مشكلاته بوضوح ، وتوجهت الدوله بمعظم ناتجها القومى للانفاق العسكرى وظهرت دعاوى التقشف واعادة بناء الانسان المصرى وتم ذلك فى ظل اقتصاديات حرب وبالتالى لم يكن هنـــاك

---

(١) شبل بدران ، الثورة والتعليم ، دراسة فى العلاقة بين السياسة التعليمية والتنمية (القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٥) ، ص ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(٥) الحلقة النقاشية السادسة ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ - ٦٨ .

انفاق متعادل على القطاعات الاقتصادية .[١] مع اهمال الأبعاد الاجتماعية .[٢] وهكذا توقف التخطيط الشامل وتحول الى خطط سنوية فى جميع نواحى الحياه ومنها التعليم .

ثانيا : خطط التعليم العام في جمهورية مصر العربية من ١٩٥٢ - ١٩٧٠

١ - فلسفة التعليم العام وأهدافه فى الخطة الخمسية ٦٠/٦١-٦٤/١٩٦٥(٣)

تهدف هذه الخطة الى تحقيق الأهداف الآتية فى التعليم العام :

أ - دعم النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

ب - تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف جوهرى فى المجتمع الاشتراكى وجعل التعليم عاملا طبيعيا للتقريب بين طبقات الشعب وإزالة الفوارق بينها .

جـ - توجيه مناهج التعليم الى تحقيق مبدأ التمسك بالعزة والكرامة الوطنية ودعم القومية العربية وحب الوطن .

وتهدف الخطة فى التعليم الابتدائى الى التمهيد لاستيعاب الملزمين من الأطفال فى المدارس الابتدائية بحيث لاتأتى سنة ١٩٧٠ إلا ويكون لكل طفل فى سن الإلتحاق مكان فى المدرسة الابتدائية وزيادة عدد المقبولين ، وزيادة عدد تلاميذ المرحلة .

وتهدف الخطة فى مرحلة التعليم الاعدادى الى أن تكون مرحلة وسطى تؤدى بالمتازين الي المرحلة الثانوية كما تعد للحياة العملية من لم تهيئهم استعداداتهم وظروفهم للاستمرار فى التعليم .

وهدفت الخطة فى مرحلة التعليم الثانوى الى تخريج طالب على درجة من الكفاية العلمية يستطيع مواصلة دراسته بنجاح فى الجامعات والمعاهد العالية أو يستقبل الحياة العامة وهو مستعد فى النواحى الجسمية والعقلية والوجدانية عارفا بمشكلات المجتمع العربى ومعتزا بقوميته .

أما الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥-١٩٧٠) فقد توقفت وأصبحت خططا سنوية ولذلك سيكون التركيز على الخطة الخمسية الأولى باعتبارها هى الخطة الخمسية التي وضعت موضع التنفيذ فى تلك الفترة.

(١) محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨١ - ٢٨٨ .

(٢) سعد حافظ محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣) الجمهورية العربية المتحدة ، الاقليم المصرى (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مايو ١٩٦٠) ص ص ٧ - ١٢ .

وصدرت فى هذه الفترة قوانين منظمة للتعليم العام نذكرها فيما يلي :

* فى عام ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعليم الابتدائى ، فوحد هذه المرحله وجعلها إلزامية ، وموجهة الى جميع أبناء الشعب ومدتها ٦ سنوات من سن ٦ سنوات الى ١٢ سنة .(١)

* وصدر فى نفس الوقت القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى قسم التعليم فى المرحلة الثانوية الى مرحله إعداديه مدتها ٤ سنوات ومرحله ثانوية مدتها ٣ سنوات منوعه الى ثانوى عام وثانوى فنى أو مهنى .(٢)

* وفى سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢١٣ بشأن التعليم الابتدائى فجعله ٦ سنوات إلزامية وكامله لجميع الأطفال من سن ٦ - ١٢ سنه ونظمت هذه المرحله بحيث تتولى المناطق الاشراف على شئونها إشرافا كاملا. (٣)

* وفى سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن المرحله الاعدادية فحولها الى مرحلة مستقلة قائمة بذاتها مدتها ٣ سنوات ، تنقسم الى اعدادى عام واعدادى فنى .(٤)وفى سنة ١٩٦٣/١٩٦٢ ألغى التعليم الاعدادى الفنى .(٥)

ورغم دخول البلاد فى مرحلة التحول الاشتراكى مع بداية الستينات وصدور الخطة الخمسية الأولى وبدء تنفيذها في عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ لم يحدث تطور فى قوانين التعليم يواكب الخطة حتى انتهت الخطة فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ وبدأت الخطة الخمسية الثانية (٦٦/١٩٦٥ - ٦٩/١٩٧٠)

---

(١) الجمهورية المصرية ، القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى ، الوقائع المصرية ، العدد ٣٦ مكرر (ب) ٣ مايو ١٩٥٣ ، المواد (١-١٢).

(٢) الجمهورية المصرية ، القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعليم الثانوى ، الوقائع المصرية ، العدد ٣٦ (ب) -٣ مايو ١٩٥٣ ، المواد ١-١٠ .

(٣) الجمهورية المصرية ، القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائى ، الوقائع المصرية ، العدد ٣٩ مكرر (ح) ، ٢٠ مايو ١٩٥٦ ، المواد من ١-٧ .

(٤) الجمهورية المصرية القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم التعليم الاعدادى العام ، الوقائع المصرية ، العدد ١٦ مكرر (١) فبراير ١٩٥٧ ، المادة ١٧

(٥) منير عطا الله سليمان ، دراسات مقارنة فى التربية ونظم التعليم - جمهورية مصر العربية، عرض ونقد ووجهات نظر ،(القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤/٧٣)ص ٦٥.

التي توقفت في عام ١٩٦٧ واستمر الحال كذلك حتى صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام وكان هذا القانون في نهاية الفترة تقريبا ومن ثم لايعتبر مؤثرا فيها بالاضافة الى أنه لم يستحدث جديدا .

ومناقشة فلسفة التعليم العام وأهدافه بهذه الخطة ومدى تحققها في الواقع بلاحظ الآتي :

هدفت الخطة الى الاستيعاب الكامل للأطفال في عام ٦٩/١٩٧٠ ، وقد وضع هذا الهدف بالخطة باعتباره هدفا وطنيا وأملا يراود المصلحين في مصر فالتعليم الابتدائي لكل ابناء الوطنين ولا يجوز أن يفلت منه واحد من أي طبقة من طبقات المجتمع مهما تكن .(١) والغرض من التعليم الابتدائي هو تزويد التلميذ بحد أدنى من الثقافة تمكنه من أن يعرف نفسه وبيئته ووطنه ليكون عضوا صالحا في بيئته الاجتماعية .

لم تشر الخطة إشارة صريحة الى تحقيقه بل ركزت على تحقيق التمهيد للاستيعاب الكامل للأطفال في عام ٦٩/١٩٧٠ الأمر الذي لم ينفذ في الواقع الفعلي حيث بلغ عدد الملزمين (٦-٨) سنوات في سنة ٦٤/١٩٦٥ ٢٣٩ ألف تلميذ وتلميذه وجملة عدد المقبولين في نفس العام ٦٤٤ ألف تلميذ وتلميذه بنسبة قبول قدرها ٨ر٧٦٪ .

وفي عام ٦٩/١٩٧٠ كان عدد الملزمين من (٦-٨) سنوات ٩٤٩ ألف تلميذ وتلميذه وجملة عدد المقبولين ٧٢١ ألف تلميذ وتلميذه بنسبة قبول قدرها ٧٦٪ .(٢)

---

(١) سعيد إسماعيل علي ، التعليم الثانوي ، الواقع والمستقبل (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٧٩) ص ٦٧ .

(٢) وزارة التخطيط ، مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، الانسان المصري ، المجلد الثاني (القاهرة ، ١٩٧٩) ص ١١٢.

ولم يتم تحقيق هذا الهدف للاعتبارات الآتية : أعدت تقديرات الخطة على أساس بيانات التعداد العام لسنة ١٩٤٧ مع اتخاذ متوسط للزيادة السكانية مقداره ١ر٢ سنويا .(١) وقدرت نسبة المقبولين بين الملزمين فى سنة الأساس (١٩٦٠/٥٩) ١ر٧٧٪ وقد اتضح فيما بعد أن هذه النسب مبالغ فيها حيث وجد أنها ٩ر٧٥٪ فقط فى عام ١٩٦١/٦٠ وذلك من واقع الدراسة الاحصائية التى أجريت فى هذا الشأن . كما أتضح أن النسبة فى الحضر أعلى منها فى الريف وفى الذكور أعلى منها فى الاناث.(٢)

وتبين فى أول سنه للخطة أن هناك خطأ فى هذه التقديرات كشفت عنها بيانات التعداد العام لسنة ١٩٦٠ فقد أوضح هذا التعداد أن متوسط الزيادة السكانية ٤ر٢٪ سنويا مما ترتب عليه وجود زيادة فى عدد الأطفال مقدارها ، ١٠٣ر٨ ألف طفل عن العدد الموجود بالخطة .(٣) وتبين فى أثناء تنفيذ الخطة إرتفاع المعدل السنوى للزيادة السكانية من نحو ٤ر٢٪ فى السنة الأولى من الخطة ١٩٦٠ الى ٩ر٢٪ فى السنة الأخيرة منها ، وأزداد السكان من نحو ٢٦١ مليون نسمه فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٢٩ر١ مليون نسمه في عام ١٩٦٤ .(٤)

وقد أشارت الخطة الى انها تهدف الى تحقيق الاستيعاب عام ٦٩/ ١٩٧٠ بنسبة ١٠٠٪ ولكن ينبغى الاستفادة من إحصائيات الدول الأخرى المتقدمة التى ترى انه لايمكن عمليا أن تصل نسبة المقبولين من الملزمين الى ١٠٠٪ إذ لابد من وجود بعض الأطفال ذوى النقص العقلى أو الجسمى مما يحول دون التحاقهم بالمدارس الابتدائية ولذا تصل نسبة المقبولين فى المملكة المتحدة عام ١٩٥٧ الى ٣ر٩٩٪ وفى فرنسا الى ٨ر٩٨٪ عام ١٩٥٨ (٥).

---

(١) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٢) أحمد فهمى ، نقد وتحليل الخطة الخمسية الأولى لتربية والتعليم ، مذكرة رقم ٦٦٨ ، (القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٦) ص ٢ .

(٣) شكرى عباس حلمى عبد الرحمن ، التعليم الابتدائى فى مصر ، تطوره وأبعاده (الثقافية ، القاهرة ، مطبعة الحضارة العربية ، ١٩٧٨) ص ٣٦ ، نقلا عن : تمويل التعليم وتكلفته ، (القاهرة ، معهد التخطيط القومى) ص ص ١٩ - ٢٣ ومابعدها .

(٤) مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ٨٢ ، « الانسان المصرى » ، مرجع سابق ، ص ١٢.

(٥) أحمد فهمى ، نقد وتحليل الخطة الخمسية الأولى للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٢ .

أما عن الاعتبارات الاقتصادية التى حالت دون تنفيذ هذا الهدف فإن أنشطة الخدمات عموما بالخطة لم تحظ بما يجب أن تحصل عليه ، فقد بلغت جمله الاستثمارات لقطاع الخدمات بأكمله بما فيه التعليم ٥ر٦٪ فقط من جمله استثمارات الخطة وكانت الدفعة الكبرى للجانب السلعى دون الجانب الخدمى ومنه التعليم بطبيعة الحال .(١)

وفى الجانب السلعى كان اختيار نمط التصنيع الذى اعتمد على العالم الخارجى وعدم التنبؤ بحاجات السوق وعدم وجود الخبرات التسويقية عوامل أدت الى التضييق فى الانفاق خوفا من الضغوط الخارجية .(٢) وزيادة الانفاق الاستهلاكى الحكومى والاستهلاك الخاص ، بالاضافة الى الضغوط الخارجية المتمثلة فى التوترات على الحدود(٣).مما ضيق الاستثمار بصفة عامة وعلى التعليم بصفة خاصة .

أما الاعتبارات الاجتماعية التي عاقت تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فهناك قرى لاتوجد بها مدارس أصلا أو تبتعد فيها المدرسة عن موطن الاقامة مع قلة المواصلات ووجود بعض المحافظات والمناطق النائية التى ليست بعيده فقط عن المدن والمناطق الآهله بالسكان حيث توجد المدارس بل تحكمها أيضا بعض العادات والتقاليد مثل عدم تقييد المواليد فى الدفاتر الرسمية والحد بصفة خاصة من تعليم الفتاه،وفى الوقت الذى وصلت فيه النسبة العامة للمقيدين فى الصف الأول الابتدائى من الملتزمين فى محافظة سوهاج مثلا ٦١٪ سنة ١٩٧١/٧٠ نجد أنها تراوحت بالنسبة للفتيات بين ٨٪ إلى ٣١٪ فقط فى القرى والنجوع المنتشرة بالمحافظة .(٤)

وهناك مناطق أخرى قليلة لاتزيد نسبة الاستيعاب بها على ٥٠٪ ويرجع ذلك لعدم استقرار هذه المناطق بسبب طبيعة الحياه فيها والتى تعتمد على الرعى مثلا والانتقال من مكان الي مكان بعيدا داخل الصحراء ، كما يرجع الى العادات والتقاليد السائدة بالنسبة للفتاة فى بعض المناطق الريفية (٦٥٪ من الشعب المصرى يعمل بالزراعة) مع تزويجهن فى سن مبكره .(٥)

---

(١) مشروع الخطة الخمسية ٧٨-١٩٨٢ ، الانسان المصرى ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٢.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩.

(٣) سعد حافظ محمود ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٤)« مدارس ..... بلا تلاميذ » ، القاهرة ، جريدة الأهرام فى ١٩٧١/٩/٢٧.

(٥) منير عطا الله سليمان ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

فاذا كان هناك إقبال على التعليم فى المدن فإن الوضع فى الريف يختلف حيث تبلغ نسبة المعدمين من الفلاحين ٥٠٪ من اجمالى عدد الفلاحين وهؤلاء غير قادرين تماما على إرسال أبنائهم الى المدارس ، أما الفلاحون الفقراء ممن يملكون أقل من ٥ أفدنه فهم يعتمدون اعتمادا كاملا على الأسرة فى أداء عملهم الزراعى الأمر الذى يجعلهم لايفكرون فى الحاق أبنائهم بالمدارس .

أما عن أهداف التعليم الاعدادى فمازالت المدرسة الاعدادية تهيئ طلابها للالتحاق بالمدرسة الثانوية دون اعدادهم للدراسة الثانوية النوعية مابين عامة وفنية .(١)

كما أن هدف الاعداد للحياه غير متحقق تماما فى المدرسة الاعدادية وتكاد تقتصر فى الغالب الأعم على مجرد تزويد التلميذ بكم من المعلومات يكون فى حاجة اليه فى المرحلة التالية ، أما النمو المتكامل للشخصية فإنه إن تم جزء أو اكثر منه فإنه يتم عرضا وبغير فلسفة وعلى غير أسس علميـــة .(٢) ولم تشر الأهداف بالحظة اشاره صريحه أو ضمنية الى العمل على إعداد التلاميذ للحياه ، وكان يجب تحديد الوظيفة الأخرى للمدرسة الاعدادية وهى الاعداد للحياه لمن لايستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوى بأنواعه عن طريق إدخال البرامج العملية فى مختلف المناهج والتدريب فى بعضها واعتبارها من المواد التى تدخل فى التقدير والامتحان .

وإذا تناولنا أهداف المرحله الثانوية نجد أيضا أن مناهجها ومحتواها إنما تهدف الى إعداد الطلاب للدراسات العالية ولاتعد الغالبية العظمى من الطلاب للمشاركة فى الحياه الانتاجية الخاصة وأن نسبة كبيرة منهم لاتقبل بالتعليم العالى وتتجه مباشره الى الحياه .(٣) وكان من الضرورى ذكر الوظائف الأخرى للمدرسة الثانوية لأنها إعداد للجامعة ، وإعداد للحياه الى جانب تكوين المواطن الصالح . أما عن الإعداد للجامعة فالذين يلتحقون بهاواساتذهم وواضعو المناهج والنظم المدرسية يدركون أن المطلوب من التلاميذ أن يتقنوا طائفة من المعلومات هى بعينها رءوس المواد التى تدرس بالمراحل الأولى من الدراسة الجامعية .(٤)

---

(١) نبيل أحمد عامر صبيح ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٩٧٨١) ص ٩٧ .

(٢) أبو الفتوح رضوان ، الأهداف والمستويات فى التربية والتعليم (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، عام ١٩٥٥) ص ٣٧ .

(٣) نبيل أحمد عامر صبيح ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٤) محمد فؤاد جلال ،«وظيفة المدرسة الثانوية ، وكيف تؤديها» صحيفة التربية ، العدد الأول ، السنة الثالثة عام ١٩٥٠ ، ص ٢١.

ولكن التعليم الجامعى يتطلب أشياء أخرى غير مجرد إتقان المعلومات ، يتطلب سعة الأفق ، والقدره على التفكير والربط بين المسائل ، وجانبا من القدره على الابتكار والاعتماد على النفس والرجوع الى المراجع والرغبة فى البحث والتعمق والاطلاع والاهتمام بمسائل العلم ومسائل الحياه والربط بينهما وروح النقد والقدره على وزن الأمور ، وكل هذه الأشياء لاتتحقق بمجرد استيعاب طائفة من المعلومات بل تتطلب توافر صفات فكرية معينة .(١) وهذا مما يجب أن يوضع فى أهداف التعليم الثانوى العام كى يعد الاعداد السليم للدراسة الجامعية .

أما هدف الاعداد للحياه فهو اعداد الشباب للنهوض بأعباء حياتهم مهما تختلف ، عن بصيرة بها ، وفهم لها ، وقدره على التصرف فيها مع مايتبغى لكل ذلك من الثقافة الحسنه ، والادراك الواسع واخلاق المهذب والذوق السليم ، فليس من الضرورى ولا من الممكن ولا من المستحسن أن يذهب كل من ظفر بالشهادة الثانوية الى الجامعة أو التعليم العالى ولكن من الممكن أن ينصرف بعد الظفر بها الى الجد والكد للعيش حرا معتمدا على نفسه معينا لأسرته ، ولا خطر على ثقافته من وقوفه عند شهادة الثانوية العامة لأنه لن يتسطيع أن يجمد أو يزهد فى الحياه العقلية ولا يستطيع أن ينصرف عن ترقية نفسه وتثقيفها ماوسعه ذلك وما أتاحته له الظروف .(٢)

أما عن هدف تكوين المواطن الصالح فهو قدره الفرد على العيش السليم فى جماعة وعلى العمل والانتاج وعلى كسب لقمة العيش داخل هذه الجماعة وهو هدف مرتبط بالتعليم الثانوى وبخاصة من زاوية العمل والانتاج ، فأصبح فى البلاد المتقدمة هو اعداد الفرد للعمل فى بنية المهن في المجتمع على المستوى المتوسط سواء أكان ذلك فى التجاره أو فى الصناعة أو فى الخدمات .(٣) فتلميذ هذه المرحلة ينطلق نحو فى جميع النواحى إنطلاقا يمكن أن يسير به نحو تحقيق هذا الهدف فشعوره بالانتماء الى المجتمع يقوى الى الحد الذى يجعله يشغل نفسه بمشكلات مجتمعه ، ثم أن قدرة التلميذ فى هذه السن على التعليم والاستيعاب أمر لم يستطع أحد أن يضع حدودا نهائية له .(٤) ولاتوجد بأهداف التعليـــم

---

(١) سعيد اسماعيل على ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

(٣) محمد أحمد الغنام وعبد الجليل الزوبعى ، مستقبل خريجى الثانويات بالعراق (بغداد ، جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية ، ١٩٦٦م ، ص ٢٣

(٤) أحمد حسن عبيد ، فلسفة النظام التعليمى ، وبنية السياسة التربوية ، دراسة مقارنـــة ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦)،ص ١٨٥ .

الثانوى العام سواء بالخطة أو فى التنفيذ مايحقق ذلك .

ويؤيد ذلك القول بأن أهداف التعليم الثانوى العام فى تلك الفترة كانت قاصره عن مسايره التغير الاجتماعى الذى كان قائما فى مصر فى تلك الفترة ، فالأهداف لاتحقق اعداد المواطنين اعدادا قائما على تحقيق مطالب مجتمع اشتراكى يقوم على التخطيط ، وان أهدافه كانت جامده ولم تتغير برغم تغير الظروف الثقافية واتجاه المجتمع نحو الأشتراكية والتطبيق الأشتراكى .(١)

ومما هو جدير بالذكر أن هنا القصور فى الأهداف كان في التخطيط وفى الواقع الفعلى .

٢ - سياسة القبول وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

كان من أهم أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤ التمهيد لاستيعاب الملزمين من الأطفال فى المدارس الابتدائية تدريجيا بحيث لا يأتى عام ١٩٧٠ إلا ويكون لكل طفل فى سن الالزام مكان فى المدرسة الابتدائية فتصبح فى عام ١٩٦٥/٦٤ ٣ر٨٧٪ .(٢) ويؤخذ بمبدأ تكافؤ الفرص عند اللحاق بجميع المدارس فى مختلف مراحل التعليم العام .(٣)

أما فى التعليم الإعدادى فكانت سياسة القبول مبنية فى الخطة على أساس قبول ٢٠٪ سنويا من المقيدين بالصف السادس بالمرحلة الابتدائية على أن تستوعب المدارس الحكومية ٧٥٪ منهم والباقون تستوعبهم المدارس الخاصة والمعاهد بالفصل .(٤)

وأقترحت الخطة نسبة للنقل من صف لآخر مقدارها ٩٠٪ فى الصف الأول ، ٨٠٪ فى الصف الثانى ، ٧٠٪ فى الصف الثالث الاعدادى ،(٥) على أن يزداد عدد المقبولين خلال سنوات الخطة من ٢٧٥ر١٢٠ تلميذا وتلميذه . وتزداد جمله تلاميذ المرحله من ٢١٢ر٩٤٠ إلى ٢٩١ر٨٩٩ تلميذا وتلميذه .(٦) كما ترى الخطة أنه مادام تنفيذ الخطة فى المرحلة الابتدائية سيترتب عليه تخرج أعـــداد

---

(١) نبيل أحمد عامر صبيح ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ - ٨١ .
(٢) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٨ .
(٤) المرجع السابق ، ص ص ١١ - ١٢ .
(٥) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .
(٦) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

ضخمة من التلاميذ الذين يتمونها لهذا كان حتما أن تتدخل الخطة فتضع صمام أمن على أبواب المدارس الاعدادية بحيث يوجه إليها من تدل مواهبه على قدره حقيقية واستعداد لتلقى الدراسة فيهـــــا.(١)

أما فى التعليم الثانوى ، فقد وضعت الخطة على أساس قبول ٤٣٪ من مجموع الناجحين فى الشهادة الاعدادية فى متوسط السنوات الخمس يضاف اليها ٤ ٪ فى الثانوى النسوى .(٢) كما بنى المشروع على أساس زيادة جملة المقبولين فى التعليم الثانوى العام خلال سنوات الخطة ١٤٩,٢٩٨ تلميذا وتلميذه ، وكان من أهم المبادئ التى تقوم عليها سياسة الخطة هى أن تقبل المدارس الحكومية ٩١٪ وتقوم المدارس الخاصة بتعليم الباقين.(٣)

وسنناقش فيما يلى بالتفصيل سياسة القبول من حيث التخطيط والتنفيذ والعوامل الكافية وراء كل منهما ومن حيث مدى تحقيق تلك السياسة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم العام ابتداء بالتعليم الابتدائى .

كانت سياسة القبول فى التعليم الابتدائى هى التمهيد لاستيعاب الملزمين من الأطفال فى المدارس الابتدائية تدريجيا بحيث تصبح فى نهاية الخطة (عام ١٩٦٥/٦٤) ٨٧,٣٪ وتصل الى ١٠٠٪ عام ١٩٧٠.(٤)

ولايخفى أن تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين هدف وطنى وقومى ينشده كل مواطن .

غير ان التنفيذ الفعلى لسياسة القبول كان على النحو الآتى :

بلغت جملة عدد المقبولين من الملزمين طبقا للتنفيذ الفعلى فى عام ١٩٦١/٦٠ ٥٢٦ ألف تلميذ وتلميذه من جملة عدد الملزمين (٦-٨ سنوات) والحضر يقدر بـ ٧٦٣ ألف تلميذ وتلميذه محققة نسبة قبول مقدارها ٦٩٪ وفى عام ٦٥/٦٤ وهو العام الأخير بالخطة ، بلغت جملة أعداد المقبولين طبقا للتنفيذ الفعلى ٦٤٤ ألف تلميذ وتلميذه من جملة عدد الملزمين البالغ ٨٣٩ ألف تلميذ وتلميـــــذه أى أن

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٨٦ .
(٤) مشروع السنوات الخمس ، مرجع سابق ، ص ٩ .

بنسبة قبول قدرها ٧٦ر٨٪ .[١] وعلى هذا فإن نسبة القبول التى كانت ٦٩٪ سنة ١٩٦١/٦٠ لم تصل سنة ١٩٦٥/٦٤ إلا الى ٧٦ر٨٪ أى بمعدل يزيد قليلا عن ٥ر١٪ سنويا .[٢]

وترجع تلك الفجوة بين التخطيط والتنفيذ إلى الآتى :

أعدت تقديرات الخطة على أساس بيانات التعداد العام لسنة ١٩٤٧ مع الأخذ فى الاعتبار أن متوسط الزيادة السكانية مقداره ١ر٢٪.[٣] وتبين فى أول سنة للخطة أن هناك خطأ فى هدف التقديرات كشفت عنه بيانات التعداد العام لسنة ١٩٦٠ ، فقد أوضح هذا التعداد أن متوسط الزيادة السكانية ٢ر٤٪ سنويا مما ترتب عليه وجود زيادة فى عدد الأطفال مقدارها ١٠٣ر٨٠٠ طفل عن العدد الموجود بالخطة .[٤]

كما إزداد عدد السكان فى مصر من نحو ٢٦ر١ مليون نسمه فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٢٩ر١ مليون نسمه فى عام ١٩٦٤ وارتفع المعدل السنوى للزيادة السكانية الى ٢ر٩٪ فى السنة الأخيره للخطة .[٥]

ومن ناحية أخرى رؤى فى تقديرات الخطة أن قطاع المدارس الخاصة ومدارس الأزهر ستقوم بتعليم عدد ثابت من الأطفال سنويا مقداره ٧٥٠٠٠ طفل لكن تبين أيضا فى السنة الأولى للخطة ١٩٦١/٦٠ أن هناك نقصا فى هذا العدد مقداره ٩٥٠٠٠ تلميذ وتلميذة .[٦] بل إن أعداد المقبولين بمدارس القطاع الخاص أخذت تتناقص تدريجيا خلال سنوات الخطة حتى وصلت الى ٣٤ ألف تلميذ سنويا وذلك لسبب انصراف أولياء الأمور عن الحاق إبنائهم بهذا النوع من المدارس لأسباب مالية بالطبع . وأشارت تقارير المتابعة الميدانية كذلك إلى أن نسب القبول قد قلت عن تقديرات الخطة فى كثير من المناطق وكانـــــت

---

(١) شكرى عباس حلمى عبد الرحمن ، « التعليم الابتدائى فى مصر تطوره وأبعاده الثقافية » ، نقلا عن معهد التخطيط القومى ، تمويل التعليم وتكلفته ، ص ص ١٩ - ٢٣ ومابعدها.

(٢) مشروع الخطة الخمسية ٧٨-٨٢، الانسان المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١٢ ، جدول رقم (٣) يبين عدد الملزمين ، وجملة عدد المقبولين والنسبة المئوية للقبول فى الأعوام الدراسية ٦١/٦٠ - ١٩٧٧/٧٥.

(٣) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية . التعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٤) شكرى عباس حلمى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩-٢٣ ومابعدها .

(٥) مشروع الخطة الخمسية ٧٨-٨٢ ، الانسان المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٦) شكرى عباس حلمى ، نقلا عن ، تمويل التعليم وتكلفته ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

الخطة قد وضعت في اعتبارها إغفال ظاهرة التسرب أو الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي على اعتبار أنها في طريقها الى الزوال .[١] ولكن إتضح من تطبيق الخطة أنه بينما كانت المدارس مكتظة في المدن ويطبق فيها نظام الفترتين كانت المدارس في الريف تعاني بصوره خطيره من تسرب التلاميذ وعدم إنتظامهم في الحضور ، وكان السبب في ذلك كما كشفت عنه تقارير المتابعة الميدانية هو عدم اهتمام بعض الآباء بتعليم أطفالهم ورغبة بعضهم الآخر في أن يساعده أطفاله في الحقل أو في شئون الأسره بالتكسب خاصة في الريف أما في المناطق الصحراوية فإن تنقل البدو وعدم استقرارهم يحول دون استمرار تعليم أبنائهم .[٢]

أما في التعليم الاعدادي فكانت سياسة القبول به تقوم على أساس قبول حوالي ٢٠٪ من الأعداد الفعلية لتلاميذ الصف السادس الابتدائي في المرحلة الاعدادية ، أي بمتوسط مقداره ٩٫٦٪ تلميذ لكل ألف من السكان ، وأخذت الخطة في اعتبارها أن تقوم المدارس الحكومية بتعليم ٧٥٪ من التلاميذ وتقوم المدارس الخاصة بتعليم الباقي ، وأفترضت الخطة نسبة للتقل من صف لآخر مقدارها ٩٠٪ في الصف الأول ، ٨٠٪ في الصف الثاني و ٧٠٪ في الصف الثالث الاعدادي وقد تبين من تقارير المتابعة الميدانية لتنفيذ الخطة وجود زيادة في عدد التلاميذ مقدارها ١٠٫٠٠٠ تلميذ مما ترتب عليه زيادة نسبة القبول من ٢٠٪ الى ٢٣٪ .[٣]

وبالنسبة للتعليم الثانوي كان من أهم المبادئ التي تقوم عليها سياسة الخطة نحو هذا النوع من التعليم قبول ٤٣٪ من عدد المنتظر نجاحهم في الشهادة الاعدادية العامة أي بمعدل قدره ٤٫٩٪ تلميذ لكل ألف من السكان وتقوم المدارس الحكومية بتعليم ٩١٪ من المقبولين وتقوم المدارس الخاصة بتعليم الباقي .

وبصفة عامة كان التعليم الثانوي العام أحسن من غيره في كثير من الأمور.[٤] فقد بلغ عدد المقبولين بالثانوي العام في عام ١٩٦٢/٦١ ١٣١٫٨٨٥ طالبا وطالبة وذلك بنسبة ٦٤٫١٪ ، من عدد المقبولين بالتعليم الثانوي بأنواعه.[٥] وترجع هذه الزيادة الى تفضيل التعليم الثانوي العام عن التعليم الثانوي الفني بأنواعه .

---

(١) المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٨ .
(٣) المرجع السابق ص ٣٧ .
(٤) المرجع السابق ص ٣٧
(٥) شبل بدران ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

أما عن سياسة القبول حتى عام ١٩٧٠ فإن الخطة ٦٥/١٩٧٠ قد توقفت واختلت تقديراتها اختلالا كبيرا فانخفضت نسبة القبول عام ٦٧/١٩٦٨ ثم أخذت ترتفع تدريجيا بمعدل ٢٪ سنويا في السنتين الأخيرتين .(١)

فبلغ عدد المقبولين فى عام ٦٩/١٩٧٠ طبقا للتنفيذ الفعلى ٧٢١ ألف تلميذ وتلميذه من جمله عدد الملزمين التي كانت تقدر في ذلك الوقت بـ ٩٤٩ ألف تلميذ وتلميذ أى بنسبة قبول بلغت ٤ر٨٠٪.(٢)

وتوسع التعليم الاعدادى عما كان عليه من قبل فتراوحت النسبة الفعلية للقبول فيه بين ٩ر٢٧٪ ، ٩ر٣٥٪ من الأعداد الفعلية لتلاميذ السنة النهائية من المرحله الابتدائية .

وبالنسبة للتعليم الثانوى نقص عدد التلاميذ الجدد المقبولين فى المدارس الحكومية الى ٤٦ألف تلميذ وتلميذه سنويا وزادت نسبة القبول بالتعليم الفنى ونقصت باطراد نسبة القبول بالتعليم الثانوى العام .(٣)

أما عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع فانه يتم بتوفير التعليم المجانى لكل أفراد المجتمع إيمانا بحق كل فرد فى التعليم دون أية عوائق .(٤) لأن التعليم مع ما بقى من توسع وعلى طول مجانيته التى جاوزت التعليم الثانوى الى المرحلة العالية لايحقق تكافؤ الفرص إلا بمقدار فقد دلت الاحصاءات فى عام ١٩٦٥ على أن مقدار الذين لا تعلمهم من أبنائنا ٢ر٧٨٪ فى سن التعليم فى المرحلة الثانية ، وهؤلاء خارج حدود التعليم - إما محرومون منه إما غير واعين ، ورغم ماحدث من تطور الا أن النسبة ظلت على شكلها المخيف فوصلت الى ٣ر٧٢٪ عام ١٩٧٠ .(٥)

ويعنى تحقيق تكافؤ الفرص كذلك تحقيق التوازن والتكافؤ بين التعليم فى الريف والتعليم فى الحضر سواء من حيث الفرص والامكانيات أو المضمون أو الوسائل التعليمية وغيرها وذلك لتلاقى وجوه

---

(١) المركز القومى للبحوث الإجتماعيه والجنائيه ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) مشروع الخطة الخمسية ٧٨-٨٢ ، الإنسان المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

(٣) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

(٤) مصطفى كمال حلمى ، التعليم فى مصر ، حاضره ومستقبله ، نشرة اليونسكو ، السنة الخامسة عشر ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٧٧ ، ص ١ .

(٥) نحو إعداد الطلاب فى البلاد العربية واستيعابهم حتى سنة ١٩٨٥ . مجلة التربية الحديثة ، بيروت ، مكتب الاحصاء فى اليونسكو ، مكتب اليونسكو الاقليمى فى البلاد العربية ، ١٩٧٦ ، ص ١١٧.

مستويين من المدارس أحدهما مستوى أعلى بالمدن والحضر والآخر مستوى أقل بالريف والقرى.[١] فعلى الرغم من ارتفاع نسبة المسجلين فى التعليم الابتدائى الى مجموع الأطفال في هذا السن من ٦٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٨٠ر٤٪ عام ١٩٧٠.[٢] وفى التعليم الاعدادى والثانوى من ١٧٪ عام ١٩٥٠ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٠ الا أن هناك تفاوتا كبيرا فى هذه النسبة بين المناطق الحضرية والريفية حيث مازال الكثرة من المناطق الريفية متخلفة تخلفا كبيرا دون تلك المعدلات ولايزال الشوط بعيدا فى سبيل نشر التعليم وتحقيق تعميمه فى مستويات الدراسة الابتدائية .[٣]

ويعنى تحقيق تكافؤ الفرص كذلك المساواه بين البنين والبنات فرغم أن معدل التسجيل عام ١٩٧٠ بلغت نسبة ٩ر٦٤٪ ، ٥ر٧٨٪ بنين ، ٣ر٥١٪ ، بنات ، وأن عدد الأطفال الذكور فى هذا العام بلغ ٢٩١٩٥٠٠ تلميذ والبنات ٢٧٠١٣٠٠ تلميذه واجمالى ٥٦٢٠٨٠٠ ملزم فإن عدد المسجلين من البنين كان ٢٢٩١٨٨٩ ، ومن البنات ١٣٨٤٩٢١ وباجمالى ٣٦٧٦٨١٠ تلميذ وتلميذه ،[٤] مما يوضح أن معدلات التسجيل تختلف إختلافا كبيرا بين البنين والبنات ، فى الريف عن الحضر ، وفى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، فعلى الرغم من ارتفاع معدل التسجيل بالنسبة للبنات الى ٣ر٥١٪ فى عام ١٩٧٠ إلا أن جهود التوسع فى تعليم البنات مازالت بالقياس الى تعليم البنين غير كافية ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة الاناث الى مجموع السكان حوالى ٤٩٪ يتضح لنا مدى ضخامة المشكلة وأن هدف تحقيق الالزام وتحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم الابتدائى للبنات بعيد عن الواقعية إذا سرنا بنفس المعدلات .[٥]

ويعنى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ايضا توفير حد أدنى من التعليم لكل فرد صغيرا أو كبيرا يسمح له بتحقيق ذاته كفرد وممارسة دوره كمواطن منتج ، وتكييف التعليم مع خصائص البنات والجماعات المختلفة واهتماماتها وحوافزها ، ومواجهة جوانب القصور فى المناطق المحرومه ، وخاصة

(١) مصطفى كمال حلمى ، مرجع سابق ، ص ص ١-٢ .

(٢) مشروع الخطة الخمسية ٧٨-١٩٨٢ ، الانسان المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

(٣) عبد الفتاح احمد حجاج وشكرى عباس حلمى ، التربية والمجتمع ، دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصرى ، (القاهرة ، مطبعة الحضارة العربية ، ١٩٧٩) ص ١١٣ .

(٤) شكرى عباس حلمى ، التعليم الابتدائى فى مصر ، تطوره وأبعاده الثقافية ، واقعة ومستقبله ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(5) D. Conner, An Introduction to the Philosophy of Education, (London, Routledge Kegan Paul, 1968) P.10.

فى الريف عن طريق تعليم يحقق للفئات المحرومة حدا أساسيا للمواطنة . (١)

وتحقيق تكافؤ الفرص يعنى بالاضافة الى ذلك كله اعادة النظر فى الازدواج بين التعليم النظرى من جانب والمهنى من جانب آخر لكى يقضى على النظرة الطبقية بين أنواع التعليم المختلفة.(٢) كما يستلزم اعاده النظر بصورة جذرية فى السلم التعليمي وفي المحتوى والطرائق والأساليب والاهتمام بربط التعليم بالعمل والبيئة .(٣)

كذلك ويعنى تكافؤ الفرص ايضا اعادة النظر فى نظام القبول المعمول به حاليا الذى يعتمد على امتحان الشهادة الاعدادية كمعيار وحيد لتحديد نوعية المقبولين به واعدادهم بناء على درجاتهم فى هذا الامتحان ويكمن الخطر فى الأخذ بهذا المعيار فى احكامه القياسية التى يصدرها على توجيه التلاميذ الى الأنواع المختلفة للتعليم الثانوى (عام وفنى) دون مراعاة لأسس التوجيه التعليمى أو المهنى التى تحتم وضع الطالب فى المرحله التعليمية المناسبة لميوله ورغباته وقدراته وغالبا مايختار التلاميذ من أصحاب الدرجات العالية فى المدرسة الثانوية العامة بتأثير عوامل متعدده بعيده عن الأساس النفسى والتربوى لأن هذا النوع من التعليم غير ملائم لجميع المتقدمين اليه لاختلافهم فى درجات الميل والاستعداد والرغبة .(٤)

كما أن تكافؤ الفرص يقتضى أن يسبقه ويصاحبه تكافؤ أو تقارب على الأقل فى الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتوافر للنشئ مثله فى احوالهم الأسريه وتكافؤ الفرص هنا ليس معناه مجرد فتح أبواب التعليم على مصراعيه بالمجان لجميع أفراد الشعب دون اعتبار لأحوال هؤلاء الأفراد الأسرية المتباينة وبصرف النظر عما هم عليه سلفا من فروق - تبلغ حدا مفزعا فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى وانما معناه أنه في الوقت الذى تفتح فيه أبواب التعليم على مصاريعها بالمجان لجميع الأفراد لابد أن يتضمن توفير الفرص المتكافئة خلال عملية التعليم ذاتها .فالأطفال فى الأسر المحدوده الدخل والثقافة يحتاجون الى مزيد من الجهد والرعاية خلال العملية التعليمية المدرسية بهدف تخفيف

---

(١) شكرى عباس حلمى ، التعليم الابتدائى ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

(٢) رضا أحمد ابراهيم ، نظم التعليم في دول العالم المعاصر ، دراسة تحليلية في التربية المقارنة ، (القاهرة ، مؤسسة سعد سمك ، ١٩٨٥) ص ٢٤٤ .

(٣) شكرى عباس حلمى ، التعليم الابتدائى فى مصر ، تطوره وأبعاده الثقافية ،واقعة ومستقبله ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(4) D. Conner., op. cit., P.10.

حده هذه الفوارق بتحقيق تكافؤ فرص حقيقية خلال العملية التعليمية حتى يكون هؤلاء الأفراد متكافئين ولو بمقدار فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتكون هذه الظروف بالحد الذى لايسمح بضياع فرص التعليم على أحد أو تهديدها ، والتأثير عليها بسوء (١)

ويتضح من المناقشة السابقة أن سياسة القبول كانت قاصره بالخطة وعانت من صعوبات فى التنفيذ الفعلى كما لم يتحقق تكافؤ الفرص التعليمية على كلا المستويين ولامن أى الجهات التى يتحقق بها تكافؤ الفرص التعليمية لا فى القبول بالمرحلة الالزامية أو التعليم الاعدادى أو الثانوى ، ولا بين الريف والمدن ولا بين الفتى والفتاه ولا فى أى من المنظومة التعليمية بالاضافة الى العوائق الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - مجانية التعليم ومستوى الخدمات التعليمية (٢)

ذكرت الخطة أن التعليم الابتدائى مجانى للمواطنين جميعا ، أما من جهه مستوى الخدمة التعليمية قدرت كثافة الفصل فى المتوسط بالتعليم الابتدائى بمقدار ٤٨ تلميذا ، ويبلغ عدد المقيدين بالنسبة للالف من السكان فى عام(١٩٦٠/٥٩) ١٠٠ لكل ألف من السكان فى التعليم الابتدائى وهذه النسبة ستتطور فى عام ١٩٦٥/٦٤ الى ١٢٨ر٦ لكل ألف من السكان ، وبالنسبة لتوزيع الخدمة التعليمية على المحافظات ترى الخطة أن وزارة التربية والتعليم ملزمة بأن تلبى احتياجات القطاعات التى تراها علي استعداد لإرسال أولادها الى المدارس ثم تنظر بعد ذلك فى توزيع الخدمات على باقى المناطق بالعدل وتنسق بينها من حيث أنواع التعليم ومراحله ، وتوزيع الخدمات التعليمية بحيث يظفر كل قطاع بما يحتاجه لمواجهة المصالح المحلية وظروف البيئة .

وترى الخطة استمرار العمل بنظام الفترتين والفترة المسائية ضرورة مؤقته وذلك لقبول اكبر عدد من الملزمين .

وافترضت الخطة متوسط كثافة للفصل بالتعليم الاعدادى قدره ٣٤ تلميذا وفى التعليم الثانوى قدر متوسط عدد التلاميذ فى الفصل حسب الخطة ٣٤ تلميذا فى الصف الأول ، ٣٢ تلميذا فى كل من الصفين الثانى والثالث ، ومتوسط كثافة الفصل فى القسم الأدبى بالصف الثالث ٢٨ تلميذا فى حين

---

(١) محمد احمد الغنام ، « مسئولية التعليم فى تذويب الفوارق بين الطبقات فى مجتمعنا » صحيفة التربية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٢ ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٩-١٢.

كان فى القسم العلمى ٣ر٣٩ تلميذا .(١)

ويتتبع مجانية التعليم ومستوى الخدمة التعليمية فى الواقع يتبين الآتى :

فى بيان وزير المعارف العمومية (الدكتور طه حسين) أمام مجلس النواب فى ١٩٥٠/١/٣١ وبيانه أمام مجلس الشيوخ فى ١٩٥٠/٢/١٤ ، أعلن امتداد المجانية الى التعليم الثانوى العام.(٢)

وفى سنة ١٩٥٢/٥١ طبق القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم التعليم الثانوى وجعله بالمجان .(٣) ويمكن القول أن هذه النصوص كانت موجوده من الناحية الشكلية ولكنها بعد الثورة أخذت تتجه لتصبح حقيقة واقعة ، فصدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن التعليم الثانوى بأنواعه - العام والفنى-وقد نص فى الماده ٤٢ منه على أن التعليم الثانوى بالمجان ،(٤) ونص القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائى على أن التعليم الابتدائى بالمجان .(٥)

وفى برنامج ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ وتحت عنوان الخطوط الأساسية للدستور اقترح أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة منها : أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها بما فى ذلك حقوق التعليم المجانى .(٦)

وقد أقر مبدأ المجانية وكذلك وضع فى الخطة لإزالة العائق المادى الذى يحول بين بعض التلاميذ والالتحاق بالتعليم والدولة تدفع ٩٠٪ من تكاليف تعليم الطالب حيث أن الرسوم التى يسددها أولياء الأمور لتعليم أبنائهم لاتعتبر ذات قيمة كبيرة إذا قورنت بتكاليف تعليم التلميذ الفعلية لأن السياسة الأشتراكية حتمت أن يسهم الأب فى جزء من تعليم إبنة وتتحمل الدوله الجزء الأكبر من هذه النفقات ، وجعلت الدولة تعطى الجميع فرص العلم دون تفرقه فالكل سواسية فى سداد الرسوم الرمزيه، ونسبة هذه

(١) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، التعليم ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٣ .
(٣) وزارة التربية والتعليم ، « احصاء مقارن من ٥٢/٥١ إلى ٥٧/٥٦» ، إدارة الاحصاء ، القاهرة ، يوليو ١٩٥٧ ، ص ٣٩ .
(٤) يحى الجمل ، الإشتراكية العربية ، دراسة للفكر الاشتراكى والتطبيق الاشتراكى العربى ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، عام ٦٦/٦٧) ص ٦٦ .
(٥) وزارة التربية والتعليم ، القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٣ ، ص ٤ .
(٦) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٧٠٦ .

الرسوم الى التكاليف الفعلية لاتزيد فى المتوسط على ٩ر٩٪ وتنخفض فى المرحلة الابتدائية إلى ٦ر٢٪ .(١)

وفى عام ١٩٦٢ صدر القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بخفض الرسوم المقرره لاداء الامتحانات العامة وجاء فى الماده الاولى منه مانصه « تخفض الرسوم المقرره لأداء الامتحانات العامه في مراحل الاعدادى والثانوى بأنواعها المختلفة وما فى مستواها الى النصف » .(٢)

أما عن واقع مستوى الخدمة التعليمية ، ففى عام ١٩٥٤/٥٣ بلغ متوسط كثافة الفصل للتعليم الابتدائى ٥ر٣٩ تلميذاوللاعدادى العام ٤ر٣٦ تلميذا ،(٣) والثانوى العام ٥ر٣٤ تلميذا، وفى عام ٦١/٦٠ بلغ متوسط كثافة الفصل فى التعليم الاعدادى العام ٣ر٣٣ تلميذا ،(٤) وفى عام ٦٣/٦٢ بلغ متوسط كثافة الفصل فى التعليم الابتدائى ٢ر٤٣ تلميذا ، والتعليم الاعدادى العام ٣ر٣٦ تلميذا، والثانوى العام ٤ر٣٥ تلميذا.(٥)

وفى عام ٦٥/٦٤ وهو العام النهائى للخطة ، بلغ متوسط كثافة الفصل للتعليم الابتدائى ٤٧ تلميذا والتعليم الاعدادى العام ٦ر٣٦ تلميذا والثانوى العام ٤٧ تلميذا .

وفى عام ١٩٧٠/٦٩ بلغ متوسط كثافة الفصل فى التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى العام ٤٨ تلميذا .(٦)

ويشير التقرير الأول للمجلس القومى للتعليم الى أوجه القصور فى الخدمات التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة ويرى أن معظمها ناتج عن التكدس فى المدارس والمعاهد دون تزويدها بالحد الأدنى من

---

(١) تكاليف التعليم ، الدولة تدفع ٩٠٪ من تكاليف التعليم لتعليم الطالب ، مجلة الثورة ، الأهرام القاهرى ، ١٩٦٢ ، ص ٤١ .

(٢) أحمد النكلاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٣) أحمد فهمى ، دراسة احصائية عن تطور التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة فى السنوات من ٥٤/٥٣ حتى ٦٥/٦٤ ، التعليم العام والفنى ، الجزء الأول ، (القاهرة ، معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٦٦) ص ص ١-٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ص ١ ، ٣ ، ٥ .

(٦) وزارة التربية والتعليم ، التخطيط ، ملحق رقم (٢) متوسط كثافة الفصل بالصف الأول فى التعليم الابتدائى فى المحافظات (٦٣/٦٢-١٩٧٠/٦٩).

المستلزمات ، فضلا عن التوسع في النواحي التي لاتتطلب استثمارات ثابتة كبيرة ، ففي مجال التعليم الابتدائي والثانوي يشير التقرير الى ارتفاع الفقد بالتسرب والتخلف والرسوب الى نسبة بلغت في التعليم الابتدائي في أواخر الستينات حوالي ٢٠٪ ، وأنه رغم زيادة عدد المقيدين في المراحل المختلفة الى ٢٥٠ ألف فإن هناك عجزا كبيرا في أعداد المعلمين يقدر بنحو ٩٠ الفا في المرحلة الابتدائية وحدها ، على الأساس المتعارف عليه وهو ١ر٢ مدرس للفصل الواحد ، فضلا عن أن ٣٥٪ من مدرسي الابتدائي غير مؤهلين ،[١] فإن أعداد المدرسين بصفة عامة توصف على نحو أبطأ من توسع أنواع التعليم الأخرى ، والمدرسون مدخل من مدخلات الخدمات التعليمية وعدم تدريب أعداد كافية منهم لابد وأن يفضي الى تدهور في نوعية المدارس المصرية وأن نسب التلاميذ إلى المدرسين قد زادت بين سنتي ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٧١/٧٠ من ٢٩ الى ٣٩ تلميذا في المدارس الابتدائية ، أما في المدارس الثانوية فكانت النسبة قد تحسنت بين سنتي ٥٣/٥٢ ، ١٩٦٤/٦٣ وانخفضت من ٢٢ تلميذا إلى ١٤ تلميذا لكل مدرس ولكنها استعادت سيرتها الأولى وهي ٢٢ تلميذا للمدرس في عام ١٩٧١/٧٠.[٢]

واذا تتبعنا نسبة توزيع الخدمة التعليمية على المحافظات في المرحلة الابتدائية نجد أنها في القاهرة وبورسعيد والسويس تزيد في المتوسط فتصل الى ١٤٠ تلميذا لكل ألف من السكان ، وفي دمياط ١٢٩ تلميذا لكل ألف والاسكندرية ١٣٣ لكل ألف بينما نجدها قد انخفضت إلى أقل من ٧٠ تلميذا لكل ألف من السكان في سوهاج وقنا وكفر الشيخ ، والنظرة العابرة الى هذا التفاوت الكبير في النسب تدعو الى اعادة النظر في التوزيع .[٣]

كما أدت مشكلة المباني المدرسية الى ظهور مشكلات أخرى تعوق العملية التعليمية في المرحلة الابتدائية كإرتفاع كثافة الفصول والأخذ بنظام النوبات الدراسية ،[٤] وكان لسياسة إنشاء الفصول الملحقة التي أخذت بها الوزارة بعد الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ آثار خطيرة إذ ظلت الفصول الملحقة على أغلبية المدارس وتحولت الحجرات المخصصة لبعض المواد العملية أو النشاط المدرسي الى فصول دراسية مما حرم التلاميذ من ممارسة الأنشطة المدرسية والألعاب الرياضية .

---

(١) علي الدويتلي ، مرجع سابق ، ص ص ١١١-١١٢ .

(٢) وزارت عابرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) مشروع الخطة الخمسية للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٤) مشروع الخطة الخمسية للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

ولا شك فيه أن الزيادات فى عدد التلاميذ والتى لم تواكبها زيادة أكبر فى المدخلات والتحويلات الأساسية - قد أثرت بشكل مضاد على توجيهات الخدمات التعليمية .(١)

مما سبق يتضح أن هناك مجانية حقيقية للتعليم ولكن الخدمة التعليمية لاترقى الى المستوى المطلوب .

٤ - الزامية التعليم العام ومدته ومراحله التعليمية

بدأت الخطة على أساس أن التعليم الابتدائى إلزامى ومجانى للمواطنين جميعا .(٢)

وعلى أساس نقل التلاميذ من فرقة الى فرقة أعلى دون رسوب إستنادا الى القانون ، وقدر عدد المقيدين بالخطة بمتوسط تلميذين للفصل كما أملت الخطة أن تزول هذه الظاهرة بازدياد الوعى التعليمى عند الشعب وبمعاونة الاتحاد القومى على تنفيذ قانون التعليم الابتدائى الذى فرض الالزام على كل تلميذ قيد بالمدرسة ألا ينقطع عن اتمام المرحلة حتى لاتطبق على ولى أمره عقوبة الالزام متى توافرت فى الحالات الظروف الكافية لاستبعاب الملزمين محليا .(٣)

هذا فى التعليم الابتدائى ، أما فى التعليم الاعدادى فمدته ثلاث سنوات وهو تعليم كان غير الزامى فى تلك الفترة ومدة التعليم الثانوى ثلاث سنوات .(٤)

والواقع أن التعليم العام مر بتغيرات فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠ كالتالى :

فى عام (٥١/٥٢ - ٥٢/٥٣) كان التعليم العام مرحلتين ، مرحلة ابتدائية مدتها أربع سنوات ومرحلة ثانوية مدتها ٨ سنوات بعد المرحلة الابتدائية .(٥)

---

(١) وزارت مايرز ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٩ - ١٠ .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، الاقليم المصرى ، تطور التربية والتعليم منذ الثورة ، ١٩٥٢-١٩٦٢ ، ص ٢٢ .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، « إحصاء مقارن عن التعليم فى مصر فى السنوات ٥١/٥٢ إلى ٥٦/٥٧ » ، القاهرة ، ادارة الاحصاء ، يوليو ١٩٥٧ ، بدون صفحة .

ومن أول السنة الدراسية ٥٣/٥٤ حتى نهاية العام الدراسى ٥٦/٥٧ كان التعليم العام فى خلالها على مراحل ثلاث ، مرحله ابتدائية مدتها ست سنوات ، مرحلة إعدادية مدتها أربع سنوات ويلتحق بها بعد السنة الرابعة من المرحلة الابتدائية بامتحان للقبول وبشروط معينة ، ثم المرحله الثانوية ومدتها ثلاث سنوات .(١)

وأنتهى الأمر إلى أن ست سنوات تعليمية هى أقل مده يمكن أن تكون أساسا معقولا لتعليم شعبى تتهيأ فيه الفرص المتكافئة لجميع المواطنين ، وأن تكون دعامة لحياه ديمقراطية سليمه فتقرر على هذا أن يكون التعليم الابتدائى اجباريا مجانيا لمده ست سنوات كامله وأن توجه العناية مع ذلك لتدعيم التعليم فيما بعد هذه المرحله وأن تقابل احتياجات البلاد ومقتضيات تطورها الصناعى والزراعى والتجارى .(٢)

وقد نظم القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ التعليم الابتدائى الالزامى كالآتى :

التعليم الابتدائى إلزامى لجميع الأطفال من سن السادسة ، ومدة الدراسة بالمدرسة الابتدائية ست سنوات بالمجان ، ويقع واجب الإلزام على الطفل أو ولى أمره ، وينفذ فى المدارس الابتدائية الحكومية ، وتدور الدراسة فيه حول موضوعات اجتماعية واقتصاديه وترويحية ذات صله مباشره بحياه التلميذ وتكوين شخصيته ، كما تقدم المدارس النشاط المدرسية الحرة التى تناسب ميولها وتلاميذها ، وتتولى المناطق الاشراف على شئونها اشرافا كاملا .(٣)

ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ الذى جعل المرحله الاعدادية مرحلة قائمة بذاتها فى السلم التعليمى ومده الدراسة بها ثلاث سنوات تتوسط المرحله الثانوية .(٤)

وبذلك أصبح التعليم العام الذى عشر عاما ، ويتكون من المراحل الآتية : المرحله الابتدائية ومدتها ٦ سنوات ، والمرحله الاعدادية ومدتها ثلاث سنوات وهى المرحله الوسطى بين التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى ، والمرحلة الثانوية ومدتها ٣ سنوات .

---

(١) المرجع السابق ، تقديم ، بدون صفحة .

(٢) ج.ع.م ، وزارة التربية والتعليم ، التربية والتعليم فى ٦ سنوات (١٩٥٢-١٩٥٨) ، القاهرة ، ادارة الشئون العامة ، ص ١٦ .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائى ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٤) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

واستمر العمل بهذا القانون طول مدة الخطة ومابعدها ، وصدر القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ وكان في نهاية الفترة تقريبا .

هذا وقد أقر مبدأ الالزام لجميع الأطفال من الذكور والاناث الذين تتراوح اعمارهم مابين ٦ - ١٢ سنة في الخطة باعتبار أنه يمثل حدا أدنى من التعليم لتهيئة الأطفال ليكونوا مواطنين قادرين على أن يضطلعوا بمسئولياتهم الفردية والاجتماعية .(١)

وبعد معدل قبول التلاميذ الجدد في الصف الأول الابتدائي بالنسبة الى مجموع الأطفال في سن ٦ سنوات من المؤشرات الهامة للحكم على الجهود المبذولة لتحقيق الالزام .(٢)

واذا تناولنا هذا المؤشر بالدراسة في الخطة في الواقع نجد أنه رغم أن الخطة الخمسية الأولى هدفت الى التمهيد للأستيعاب الكامل للملزمين في عام ١٩٧٠/٦٩ إلا أنه كانت هناك من العوامل والظروف الطارئة أو غير المحسوبة مامنع من الوصول بنسبة الاستيعاب الكامل عام ١٩٧٠ ، وتشير الاحصاءات الى أن التعليم الابتدائي على الرغم من إقرار مبدأ الالزام غير قادر على قبول المستجدين .(٣)

فمن دراسة تطور القبول في الصف الأول الابتدائي منذ سنة ١٩٥٧/٥٦ عندما بدأ التعليم الابتدائي في مصر يأخذ شكلا مستقرا نجد أن نسبة الاستيعاب كانت ٦١ر٤٪ في هذا العام،(٤) وفي عام ١٩٦١/٦٠ بلغت نسبة القبول ٦٩٪ من عدد الملزمين ، وكانت في عام ١٩٦٥/٦٤ وهو العام النهائي للخطة الخمسية الأولى ٧٦ر٨٪ وكان مقدرا لها بالخطة أن تصل الى ٨٧ر٣٪.(٥)

---

(١) شكري عباس حلمي عبد الرحمن ، التعليم الابتدائي في مصر ، تطوره وأبعاده الثقافية - واقعة ومستقبله ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) شكري عباس حلمي عبد الرحمن ، التعليم الابتدائي في مصر ، تطوره وأبعاده الثقافية - واقعة ومستقبله ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، مكتب المستشار الفني ، وإحصاء مقارن عن التعليم في مصر من ٥٢/٥١ الى ٦٦/٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٧

(٥) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩ .

ثم صارت ٧٦٪ عام ١٩٧٠/٦٩ .[١] وكان مقدرا لها بالخطة ١٠٠٪ .

هذا وقد تفاوتت نسب الاستيعاب بين المحافظات فكانت نسبة استيعاب الملزمين اكثر من ٧٠٪ فى نصف المحافظات تقريبا والباقى لاتزيد نسبة الاستيعاب بها عن ٥٠٪ .[٢]

كما تفاوتت النسبة بين البنين والبنات فى الاستيعاب ، ففى الوقت الذى وصلت فيه النسبة العامة للمقيدين فى الصف الأول الابتدائي من الملزمين فى محافظة سوهاج إلى ٦١٪ سنة ١٩٧٠ /٧١ نجد أنها تراوحت بالنسبة للفتيات بين ٨٪ إلى ٣١٪ فقط فى القرى والنجوع .[٣]

ولما كان الالزام الصحيح فى التعليم الابتدائى يعنى استمرار الطفل فى دراسته حتى ينتهى من المرحله بنجاح فيصبح من الأمور الهامه تحديد معدل البقاء فى التعليم الابتدائى عن طريق المقارنة بين عدد المقبولين فى السنة الأولي وعدد الخريجين بعد مضى الست السنوات التعليمية .[٤]

ومن هنا يتضح أهمية دراسة الفقد المتمثل فى ظاهرتى التسرب والرسوب فى الخطة وفى الواقع لأن الأهداف التى تطمح لها مصر من وراء التعليم الابتدائى فى الخطة الخمسية قد لايتسنى تحقيقها إذا كان الطفل يترك المدرسة قبل اتمام الثانية عشره من عمره ففى هذه الفترة المخصصة للتعليم الابتدائى يكون فى اكثرها طفلا يصعب عليه الاحاطة بالمدركات التي ينطوى عليها هذا الاعداد وهو من جهة أخرى لايكاد يبلغ من النضج الفكرى والبدنى مايتسنى له معها ممارسة ألوان النشاط الاجتماعى والعملى الضرورية لتهيئته لشق طريقه فى الحياة .[٥] والتسرب وهو انقطاع التلميذ عن الدراسة وعدم

---

(١) مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ٨٢ ، الانسان المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، ادارة الاحصاء ، بيان بعدد السكان وعدد الملزمين (٦-٧ سنوات) وعدد المقبولين بالصف الأول الابتدائى ، ونسبتهم إلى الملزمين بالمناطق التعليمية المختلفة ، نسخ على الآلة الكاتبة للعامين ٦١/١٩٦٠ - ٦٣/١٩٦٢ .

(٣) « مدارس ... بلا تلاميذ » ، مرجع سابق .

(٤) شكرى عباس حلمى ، التعليم الابتدائى فى مصر ، تطوره وأبعاده الثقافية - واقعة ومستقبلة ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٥) محمد عبد الواحد خلاف ، « إدارة التعليم الالزامى وتمويله فى البلاد العربية » ، مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية ، بالتعاون مع هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ص ٩ - ١٠ .

وعدم مواصلتها الى نهاية المرحلة يمثل مشكلة من مشاكل تحتين الالتزام هنا وقد قدرت ظاهرة التسرب في الخطة بتلميذين للفصل في المتوسط لكل الصفوف .(١)

ولكن الواقع أن هذه الظاهرة تتخذ عدة صور : فإما أن يكون الطفل مقيدا بالسجلات الرسمية المدرسية للمدرسة ولكنه لايذهب إليها ، وأما انه ليس له وجود بالمرة ، ويحدث ذلك في المناطق النائية نتيجة حركة السكان داخل المنطقة أو انتقالهم الي مناطق أخرى جديدة حيث يجدون فرصا أفضل للعمل واما أن ينقطع الطفل عن الذهاب الى المدرسة بعد فترة ولايكمل المرحلة الي نهايتها .(٢)

ويتتبع بعض الدراسات التى أجريت على ظاهرة التسرب يتضح الآتى :

قامت وزارة التعليم بدراسة حول ظاهرة التسرب وأختارت لذلك أربع دفعات دخلت المدارس عام ٦٢/٦١ ، ٦٣/٦٢، ٦٤/٦٣، ٦٥/٦٤ ، واقتصرت الدراسة على الذين تسربوا أثناء انتقال الدفعة من الصف الأول حتى الصف السادس فبلغ معدل التسرب للسنوات الأربع على التوالى ٦ر٨٪ ، ٤ر١١٪ ، ١ر١٥٪ ، ١٨٪ ، واتضح أن معدل التسرب يزداد كلما انتقل التلاميذ الى الصفوف الأعلي ، كما ان الدراسة أثبتت أن معدل التسرب للبنات أعلى منه بالنسبة للبنين حيث بلغ معدل التسرب للبنين للدفعات الأربع على التوالى ٥ر٥٪ ، ٧٪ ، ٤ر١٠٪ ، ٤ر١٢٪ بينما معدل التسرب للبنات لنفس الدفعات ٣ر١٢٪ ، ٧ر١٧٪ ، ١ر٢٢٪ ، ٢٦٪ .(٣)

أما ظاهره الرسوب وانخفاض النجاح فقد بنى مشروع الخطة على اساس نقل التلاميذ من فرقة الى فرقة دون رسوب استنادا الى القانون .(٤)

أما فى الواقع فبتتبع نتيجة الصف السادس الابتدائى للعام الدراسى ٦٩/١٩٧٠ بلغ عدد الذين تقدموا للامتحان ٣٨٢٧٨٣ تلميذا وتلميذه ، حضر منهم الامتحان ٣٦١٧٩٦ تلميذا وتلميذة وبلغ عدد الناجحين منهم ١٨١٩٧٩ تلميذا وتلميذه بنسبة ٥ر٣٧٪ .(٥)

---

(١) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) منير عطا الله سليمان ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٣) راجع مذكرة فى شأن بعض الاتجاهات حول السياسة العامة للتعليم - يوليو ١٩٧٤، وإدجار ، ل ، باولى ، الاعمار التربوى مشكلة عالمية ، ترجمة صادق ابراهيم عوده (اللجنة الأردنية للتربية والتعاون مع منظمة اليونسكو - ١٩٧٤) .

(٤) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٥) شكرى عساف حلمى عبد الرحمن ، التعليم الابتدائى فى مصر ، تطوره وأبعاده الثقافية - واقعه ومستقبله ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ - ٥١ .

ومن دراسة ظاهرتي التسرب والرسوب يمكننا تحديد معدل البقاء، وذلك بقسمة عدد الخريجين في فوج ما على عدد مدخلات التعليم من نفس الفوج في حالة ذا كان معدل البقاء .

$$\text{معدل البقاء} = \frac{\text{عدد مخرجات التعليم}}{\text{عدد مدخلات التعليم}} \times ١٠٠ \quad (١)$$

واذا كان عدد الملزمين لهذه الدفعة في عام ٦٤/٦٥ وهو عام التحاقهم بالتعليم الابتدائي هو ٨٣٩ ألف تلميذ وتلميذة، وعدد المقبولين منهم طبقا لحالة التنفيذ الفعلي هو ٦٤٤ (٢) ألف تلميذ وتلميذة فيمكننا الحصول على معدل البقاء الفعلي ومعدل النجاح السليم بالطريقة الآتية :

فاذا أردنا تحديد معدل البقاء لهذه الدفعة ، أو تحقيق الالتزام طبقا لحالة التنفيذ الفعلي لعدد المقبولين في عام ٦٤/٦٥ فيكون بقسمة عدد الناجحين (مخرجات التعليم الابتدائي في عام ٦٩/١٩٧٠) على عدد المقبولين منهم في الصف الأول الابتدائي عام ٦٤/٦٥ فيكون معدل البقاء

$$= \frac{\text{عدد الناجحين في عام ٦٩/١٩٧٠ في الصف السادس الابتدائي}}{\text{عدد المقبولين طبقا لحالة التنفيذ الفعلي عام ٦٤/٦٥}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٨١٩٧٩}{٦٤٤٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٨٫٢٥٪$$

واذا أردنا أن نحدد معدل تحقيق الالتزام بالنسبة لعدد الأطفال الملزمين في نفس الفترة فيكون بقسمة عدد الناجحين (مخرجات التعليم الابتدائي) على عدد الملزمين لنفس الدفعة في عـــام ٦٤/٦٥

$$\text{فيكون كالآتي} = \frac{١٨١٩٧٩}{٨٣٩٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢١٫٦٨٪$$

---

(١) الى جوار الحسن ، ص ٥١ .

(٢) الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

وهكذا نرى أن نسبة تحقيق الالزام حتى عام ١٩٧٠ هى ٧ر٢٪ تقريبا وهى نسبة متدنية وأمامنا أعوام بعيده حتى نستطيع تحقيق الالزام .

أما العوامل التى تعوق تحقيق الالزام فهى عديدة : منها عدم دقة البيانات الاحصائية التى توضح العلاقة بين الوفرة التعليمى فى المرحلة الابتدائية ومعدل التسجيل والقبول حيث يتطلب العمل على تحقيق الالزام توافر بيانات إحصائية عن السكان والاطفال في سن المدرسة من الجنسين وعدد الأطفال المسجلين بالصف الأول الابتدائي خلال فترة زمنية سابقة (معدل تدفق) ونسبة الترفيع (الانتقال الى الصفوف الأعلى) ونسبة الرسوب والاعادة حتى يمكن تحديد الطلب على الأماكن ومواجهته وتعديله نحو الاتجاه المنشود .(١)

كما قد يرجع عدم تحقيق الالزام الى عوامل أخرى كعدم كفاية المخصصات المالية لتحقيق الالزام(٢) ، وعدم كفاية المباني المدرجة بالخطة مع كثرة غير الصالح منها فى الواقع ، (٣) بالاضافة الى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وما يرتبط به من نمو فى أعداد الأطفال فى سن الدراسة .(٤)

وكذلك ما يتعلق بالعادات والتقاليد السائدة بالنسبة للاناث فى بعض المناطق وتزويجهن فى سن مبكرة ، وانه دخل بعض الآباء مما يدفعهم الى تشغيل أبنائهم خاصة فى المناطق الريفية وقلة المواصلات ، وبعد المدرسة عن مواطن الإقامة ، وقلة صبر بعض التلاميذ الصغار وتكرار رسوبهم ، وعدم توافر أنواع التعليم المناسبة للمنطقة وافتقار بعض المدارس لتشويق التلاميذ وعدم استخدام طرق تدريس مناسبة ، وكبر سن التلميذ مما قد لايساعده على الاستمرار فى الدراسة بسبب الناحية الاجتماعية أو الاحساس بالخجل .(٥) وعدم تطبيق عقوبات الإلزام على كل أب أو ولى أمر يحرم ابنه أو ابنته من التعليم

---

(١) شكرى عياس حنص ، التعليم الابتدائي ، تطوره وأبعاده الثقافية ، وثقة ومستقبله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٢-٥٥.

(٢) "نظرة الدين حوض نجم ، « نظرة جديدة فى إقامة المباني المدرسية » ، مؤتمر تنظيم وإدارة المباني على المدارس ، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، مراكز التدريب الاقليمى من ٢٨-٣٠ مايو ١٩٨٣ القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١١ .

(٣) التقرير الخمسى ، مشروع خطة ١٩٩٠ ، ومشروع ٧٨-١٩٨٢

(٤) شكرى عياس حنص ، التعليم الابتدائى ، تطوره وأبعاده الثقافية ، مرجع سبق ، ص ٥٥.

(٥) الجزيرة المبدئية من مركز المراقبة القومى الى المركز الجهوى الثانى ومسئولو الشئون فى مصانع الورسيد والتسريب فى التعليم العام بمواقعه المختلفة بالجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٨/١٩٦٩

الى المدرسة الابتدائية ، ونقص الرعاية الاجتماعية والنفسية للتلاميذ داخل المدرسة ، وعدم اتاحة الفرص للطلاب لإزالة التشاحن والخلافات بسبب نظام المقررات الدراسية في المدرسة الواحدة ، وكثرة مشاكل المدرسين وعدم استقرارهم ، وتكدس التلاميذ في فصول الدراسة حيث يصل عددهم في بعض الحالات الى ٨٠ تلميذا في الفصل والامتناع عن تقديم الوجبة الغذائية التي كانت تقدم للتلاميذ من قبل .(١)

٥ - مناهج التعليم العام والمزج بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية

لم يوجد ما يوضح المزج بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية في خطة ٦٠/٦٥ في التعليم الا في التعليم الثانوي العام فقط حيث ذكرت الخطة أن مناهج هذه المرحلة تعنى بالدراسات التي تتمشى مع هواية الدارسين وتدفع بهم الى احترام العمل اليدوي .(٢)

والربط بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية في الواقع التعليمي لابد من معالجة مناهج التعليم في التعليم العام والتي تشمل المقررات الدراسية والكتب وطرق التدريس والأنشطة والتقويم بالاضافة الى معالجة باقي المنظومة التعليمية مثل المعلم واعداده ، وإعادة تدريب والمباني المدرسية الشاسعة والتمويل المناسب لكل ذلك .

وبدراسة مناهج التعليم الابتدائي نجد أن المنهج يزدحم بالمواد النظرية خاصة في الصفوف الثلاثة الأخيرة الى جانب بعض التفصيلات والمهارات أكثر من المفاهيم الأساسية .(٣)

وتضمنت مناهج هذه المرحلة في تلك الفترة ، التربية الدينية ، واللغة العربية ، والمواد الاجتماعية والعلوم والتربية الصحية ، والحساب والهندسة ، والتربية الموسيقية ، والأناشيد والتربية الرياضية والرسم والأشغال اليدوية ، والتربية الزراعية ، والتربية النسوية للبنات .(٤)

ومن دراسة خطة المدرسة الابتدائية يلاحظ أن عدد الحصص الأسبوعية للصفوف الستة للمواد النظرية في ٢٤ حصة من مجموع حصص أسبوعية للصفوف الست البالغ ١٨٢ حصة،(٥) أي بنسبة

---

(١) منير عطا الله سلطان ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ - ٥٥ .

(٢) مضبوطة المقررات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٣) منير عطا الله سلطان ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٥) تاريخ صالح أحمد ، حول التعليم العام ونظامه ، دراسات مقارنة ، طبعة أولى (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥) ص ص ٨٧ - ٩٦ .

(٢ر١٣٪ وهو قدر غير مناسب للربط بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية .

ومن دراسة توزيع التلاميذ في كل صف على حده يتضح أن نسبة الدراسات العملية الى عدد الحصص الاسبوعي بالصف الأول ١٤٪ (عدد الحصص العملية ٤ وعدد حصص الصف ٢٨ حصة) والصف الثاني أيضا ١٤٪ أما الصف الثالث والرابع فيبلغ عدد الحصص الأسبوعية بكل منهم ٣١ حصة وعدد الحصص العملية ٤ حصص أي بنسبة ٩ر١٢٪ ، والصفين الخامس والسادس من اجمالي عدد الحصص بكل منهم ٣٢ حصة وعدد الحصص للمواد العملية ٥ حصص أي بنسبة ٦ر١٥٪ وهكذا يلاحظ أن الدراسات العملية شحيحه ولاتفي بالغرض .

أما طريقة التدريس في هذه المرحله فتقوم على الطريقة التقليدية المبنية على التلقين والحفظ .(١) ومن دراسة النقل والتقويم في المرحلة الابتدائية نجد أن الهدف من عملية تقويم التلاميذ في هذه المرحلة هو دراسة مواطن القوة والضعف في تحصيل التلاميذ وذلك عن طريق مايبذلونه في نواحي تعلمهم المختلفة وخاصة التحصيلية . ويمثل الى الصف الثاني التلاميذ الذين يصل مستواهم التحصيلي الى المستوى المناسب .(٢) وهكذا نجد أن التقويم يركز على الجانب التحصيلي دون العملي مما يتنافى مع الربط بين النظرية والتطبيق في التعليم الابتدائي .

أما في التعليم الاعدادي فبالقاء الضوء على مقررات المرحله نجد أنها تتناول الى جانب اللغة العربية والدين ، لغة أجنبية كذلك توجد الرياضيات والجغرافيا والتربية الوطنية والعلوم والصحه والرسم كما تتناول بعض المواد العملية وتشمل (الأعمال اليدوية والتربية الزراعية للبنين أو أشغال الأبره والتدبير المنزلي للبنات) والانشاد والموسيقى والتربية الرياضية

ومن دراسة خطوط السراعة بهذه المرحله نجد أن عدد حصص المواد العملية بالصفوف الثلاث ٩ حصص من اجمالي حصص الصفوف الثلاث قدره ١٠٨ حصة أي بنسبة ٣ر٨٪ ، ومن دراسة التوزيع العددي للمواد العملية في كل صف على حده نجد أن المواد العملية داخل ٣ حصص بالصف الدراسي الواحد من بجموع ٨ حصص بالصف الدراسي قدره ٣٦ حصة أي بنسبة ٣ر٨٪ أيضا .(٣)

---

(١) عادل عبد الله محمد ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٢) ابراهيم صالح أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٨٧ - ٩٦ .

(٣) أمانة مجلس الوزراء ، الادارة المركزية للتخطيط ، ١٩٩٠ ، جدول رقم ٣٦ ، ابراهيم صالح أحمد ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

أما عن طريقة التدريس في هذه المرحلة فتعتمد على الالقاء والمحاضرة من جانب المعلم واختفاء والاستذكار دون إيجابية من جانب التلميذ بالاضافة الى التصور في الأدوات والوسائل التعليمية والتفاعل بصفة خاصة حتى أن تدريس العلوم يتم في أغلب الأحوال دون تجارب أو عرض عملي أمام التلاميذ (١)

أما عن دراسة المزج بين الدراسة النظرية والنواحي العملية في التعليم الثانوي العام فنلاحظ أنه تقرر في القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ أن تكون الدراسة بالسنة الأولى من هذه المرحلة عامة مشتركة في جميع المواد المقررة مع السماح للتلميذ بالتوسع في دراسة بعض المواد ويخصص لهذا الغرض الأخير عدد محدود من الدروس كل أسبوع ، وتدرس في هذه السنة مواد القرآن الكريم والدين واللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى وتشمل الترجمة واللغة الأجنبية الثانية والرياضة والتاريخ والجغرافيا والمجتمع المصري والطبيعة والكيمياء والرسم والتمرينات العملية والتربية البدنية والأشغال . أما في السنتين الأخيرتين من هذه المرحلة فتنقسم الدراسة فيها الى قسمين ، القسم الأدبي ، والقسم العلمي ويشترك تلاميذ كل قسم في دراسة المواد المقررة به مع السماح للتلميذ بالتوسع في دراسة إحدى المواد الأساسية على حسب ميله على أن تدرس بهذه المرحلة لغة أجنبية ثانية لجميع التلاميذ .

وعن دراسة خطة الدراسة للمرحلة الثانوية نجد أن مجموع حصص الدراسات العملية للصفوف الثلاثة من المستمرين في التعليم الأدبي ٥ حصص من مجموع حصص الصفوف الثلاثة للمستمرين في الأدبي قدره ١١٠ حصه أي بنسبة ٥ر٤٪ ، ومجموع حصص الدراسات العملية بالصفوف الثلاثة للمستمرين بالصفوف العلمية صفاره ٣ حصص من مجموع حصص قدره ١١٢ حصه أي بنسبة ٦ر٥٪

ومن دراسة الموقف النسبي للمواد العملية في كل صف على حدة نجد أن عدد حصص المواد العملية

للسنة الأولى الثانوي حصه من مجموع المخصص بالصف (٣٢ حصه) أي بنسبة ٥ر٣٪

وللصف الثاني أدبي حصة من مجموع المخصص (٣٦ حصه) أي بنسبة ٧٧ر٢٪ .

وللصف الثالث علمي حصة من مجموع المخصص (٣٧ حصه) أي بنسبة ٧ر٢٪ .

---

(١) فتحي رضا الله سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

وللصف الثالث أدبى حصتان من مجموع الحصص (٣٧ حصة) أى بنسبة ٤ر٥٪
وللصف الثالث علمى حصة من مجموع الحصص (٣٨ حصة) أى بنسبة ٦ر٢٪ .(١)

وهكذا نجد أن الطابع النظرى يغلب على مناهج التعليم الثانوى العام الى جانب نقص العامل والامكانيات والأجهزة وكثرة الطلاب .

أما عن طريقة التدريس فتقوم على الالقاء وحده من جانب المدرس والاستماع من جانب التلميذ مما حول عملية التعليم الى عملية حفظ واستظهار .(٢)

أما التقويم فمن تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عام ١٩٦٥ عن نظم الامتحانات فى مستوياتها المختلفة فى تلك الفترة ، تبين للجنة بصفة عامة أن اتجاهات هذه الامتحانات فى أغلب مراحل التعليم تهدف الى التركيز على ظاهرة الحفظ وهو غرض يضعف فى الطلاب روح الابتكار والخلق .(٣)

ومن تقرير لجنة التحسن الكيفى وتحديث التعليم أن نظم الامتحانات والتقويم تعتبر أضعف حلقات المنظومة التعليمية وأن أبرز مايشوبها من سلبيات أنها لاتقيس بصورتها الغالبة الا الجانب المعرفى فى أدنى مستوياته فهى تقيس تذكر ماحفظة الطالب وتغفل المستويات العليا من الجانب المعرفى كما تغفل الجانبين المهارى والوجدانى ، مما أدى الى اهتمام المعلم بالالقاء والتلقين واهتمام الطالب بالحفظ والاسترجاع وأغفل كل من المعلم والطالب كافة الأساليب التربوية التى تستهدف تنمية المهارات والاتجاهات والميول والقيم وتساعد على تكوين شخصية الطالب ، وتكاد تنحصر عمليات تحليل نتائج الامتحانات فى مجموعة من النسب المئوية للدرجات التى حصل عليها الطلاب مع اغفال تحليل إجابات الطلاب لمعرفة جوانب القصور فى العملية التربوية اغفالا تاما .

---

(١) مستقاه من خطة الدراسة بالمدرسة الثانوية العامه ، وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للتعليم الثانوى ، « خطة الدراسة للمدرسة الثانوية العامة ٧٢/١/١ ، إدارة المناهج والكتب فى ١٩٧٠/١/١٢ .

(٢) رضا أحمد ابراهيم ، نظم التعليم فى دول العالم الثالث ، «دراسة فى التربية المقارنة » (القاهرة ، مؤسسة سعد سمك ، ١٩٨٥) ، ص ٢٩٥ .

(٣) تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم (القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ٥٤ .

وبصفة عامة فإن الطابع المميز للتعليم في مصر هو التحصيل أي تلقين الطفل أو الشاب ، قدرا معينا قل أو كثر من المعلومات ، لأننا أقبلنا على تعليم الكثرة بنفس منهج تعليم القلة من حيث المدرس والتلميذ والإناء والكتاب والفصل والصف والمدرسة والمرحلة والامتحان والشهادة ...الخ .(١)

هذا في الوقت الذي طرأ فيه على منطق التعليم والبحث في العالم زوال المسافة بين الفكر والعمل وبالتالي لم يعد التعليم مسألة مقررات دراسية جامدة تقف مهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها ولكن أصبح التعليم مرتبطا إرتباطا عضويا بحركة المجتمع ومتطلباته .(٢) ومعنى ذلك أن من أهم أهداف التعليم تزويد الفرد بخبرة متقدمة متجددة تمكنه من القيام بالدور الذي يتناسب مع هذه الخبرة في شتى مواقع العمل والانتاج .(٣) ولا يتأتى ذلك إلا بالمزج بين النظرية والتطبيق في معالجة جميع أركان العملية التعليمية مثل المعلم وإعداده وتدريبه ، والمباني المدرسية المناسبة لذلك وتمويل التعليم الكافي ومناهج التعليم بمعناها الواسع فليس المنهج مجرد مقررات دراسية ولكن المنهج يشمل المقررات الدراسية والكتب والأنشطة المدرسية وطرق التدريس والتقويم ولابد من معالجة كل ذلك في ضوء الربط بين النظرية والتطبيق .

٦ - المباني المدرسية ومدى توافر المواصفات التربوية المطلوبة عند التخطيط لها (٤)

وتضمنت الخطة في اعتبارها بناء ٦٥٠ مدرسة جديدة خلال السنوات الخمس بمعدل ١٣٠ مدرسة جديدة سنويا في التعليم الابتدائي ، (٦٠ مبنى يكل منها ٦ فصول ، ٧٠ مبنى يكل منها ١٢ فصلا)

وبذلك يزداد عدد الفصول في الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٦٥/٦٤ من ٥٢٨٠٦ فصلا الى ٦٧٤١٦ فصلا وبذلك يتم إنشاء ١٤٦١٠ فصلا جديدا منها ٢٨٠٠ فصل للتوسع في الصف الأول الابتدائي ، وترى الخطة أنه وكضرورة مؤقتة سوف تستمر العمل بنظام الفترة الثانية لقبول أكبر عدد من الملتحقين .

---

(١) تقرير لجنة التحسين الكيفي وتحديث التعليم ، دراسات في تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥-٥٨ .

(٢) محمد عبد أحمد (لم يعد التعليم يعني التحصيل ... بل تنمية قدرات الطفل الخلاقة) ، (جريدة الأهرام في ١٩٧٢/٨/٢٢)

(٣) أنور السادات ... ورقة أكتوبر ، الطبعة مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، مايو ١٩٧٤) ص ١٤٢ .

(٤) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١٢ .

أما في التعليم الابتدائي فقد أدرج بالخطة إنشاء ٥٦ مبنى مدرسة .[١] وبذلك يزداد عدد المدارس من ٦٤٢ مدرسة الى ٧٨٠ مدرسة وذلك بنسبة ٢١٫٥٪ .[٢] ويزداد عدد الفصول من ٧٠٧٢ فصلا إلى ٨٥٩٠ فصلا بزيادة قدرها ١٥١٣ فصلا ومنها ٣١ فصلا للابتدائي الخاص ، وفصلان للمكفوفين .[٣]

أما في التعليم الثانوي العام فقد خطط لانشاء ١٨ مبنى مدرسي (١١ مبنى للبنين ٧ لبنات) .[٤] و ٣٢٥ فصلا جديدا ، وبذلك تزداد عدد الفصول من ٣٦٥٤ فصلا الى ٣٩٧٩ فصلا .[٥]

وكانت المباني المدرسية في الواقع كالآتي في تلك الفترة :

بلغ عدد المباني المدرسية للتعليم الابتدائي عام ٥٤/٥٣ ٦٧٥١ مدرسة ثم بدأت تتناقص منذ عام ٥٦/١٩٥٧ ، وبلغت عام ١٩٦١/٦٠ ٧١٥٩ مدرسة . وكانت في العام ٥٩/١٩٦٠ أعلى من هذا العدد بـ ٥٦ مدرسة ، أي ٧٢١٥ مدرسة .[٦] ثم أصبحت في نهاية الفترة أي في عام ١٩٧٠ ٨٤٠٢ مدرسة ، وبلغ عدد الفصول ٨٧١٨ فصلا .[٧]

وكانت الوزارة قد لجأت الى فتح المدارس الجديدة في المباني المدرسية القائمة كحل مؤقت وفي عام ١٩٦٠/٦١ بلغ عدد المباني التي يعمل بها مدرستين مستقلتين إحداهما صباحية والأخرى مسائية ٢٢٤ مبنى ، وعدد المدارس التي تعمل على دفعتين في الصباح والمساء ١٣٤٣ مدرسة .[٨] هذا في الاقليم الانفصالي .

---

(١) علي الصعيدي ، سنوات الانجاز الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى (القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ) ص ٦٤ .

(٢) هيئة التحرير الاقتصادي للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) تطور التربية والتعليم منذ الثورة ١٩٥٢ - ١٩٦١ ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٤) هيئة التحرير الاقتصادي للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٥) أحمد الهبي ، دراسة احصائية عن تطور التعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٦) [illegible] للشئون الاجتماعية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

(٧) وزارة التربية والتعليم ، الاقليم الجنوبي ، تطور التربية والتعليم خلال الفترة ١٩٦١/٦٢ - ١٩٧٠/٧١ ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

أما في التعليم الاعدادي : فقد بلغ عدد المباني المدرسية عام ٥٤/٥٣ ٣٧٩ مبنى مدرسة وفي عام ١٩٦١/٦٠ زادت الى ٨٧٦ مبنى مدرسي ثم الى ٩٨٨ مبنى مدرسي عام ١٩٦٤/٦٣.(١) وفي نهاية الفترة أي في عام ٧١/٧٠ بلغ عدد المدارس والأقسام بالأعدادي ٢١٢١ مدرسة وقسم،وتمكنت الجهات المسئولة بهذا التعليم ٢١٦٨٥ فصلا محققه زيادة قدرها ١٣٨٣٤ بزيادة تقدر نسبتها ٦٣٨٠٪.(٢)

وبلغ عدد مباني التعليم الثانوي العام في ١٩٥٤/٥٣ (٢٠٠) مدرسة وفي عام ١٩٦١/٦٠ كانت عدد المباني ٢٣٥ مبنى مدرسة ثم في عام ١٩٦٥/٦٤ بلغت ٢٥١ مبنى مدرسة .(٣) وفي عام ١٩٧١/٧٠ كانت ٣٤٥ مبنى مدرسة (٤). وتطور عدد فصول التعليم الثانوي العام من ٢٩٦٧ مبنى مدرسة عام ١٩٥٤/٥٣ الى ٣٩٨٩ مبنى مدرسة عام ١٩٦١/٦٠ الى ٤٢٠٧ مبنى مدرسة عام ٦٥/٦٤(٥)، ووصل إلى ٧٧٠٧ فصلا في عام ١٩٧١/١٩٧٠.(٦)

والنسبة للأبنية المدرسية للتعليم الثانوي فما أنجز فعلا خلال سنوات الخطة كان يمثل ٦٥٢٪.(٧)

هذا وتأخر تنفيذ مشروعات المباني المدرسية عن التوقيت الزمني المرسوم لها بالخطة الخمسية الأولى وكان من أهم مبررات تنفيذ عمليات المباني طول اجراءات الاستيلاء على المواقع المختارة كما كان لارتفاع أسعار التكلفة عن السعر الذي تحدد في الخطة عاملا هاما في ارجاء التعاقد على كثير منها ودللت عمليات تنفيذ مشروعات المباني على أن تقديرات تكلفة المباني في الخطة الخمسية الأولى لا تتمشى مع معدلات الأسعار في السوق في ذلك الوقت.كما أن وضع سعر موحد لتكلفة المباني ذات

---

(١) أحمد فهمي ، دراسة إحصائية عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، [illegible] ص ٣٦ .

(٢) مركز التخطيط للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٣) أحمد فهمي ، دراسة احصائية عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، [illegible] ص ٤٢

(٤) مركز التخطيط للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(٥) أحمد فهمي ، دراسة احصائية عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، [illegible] ص ٤٢

(٦) مركز التخطيط للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(٧) [illegible] ص ٢٩ .

الزيادات الواردة من جميع المحافظات لايستقيم مع طبيعة التنفيذ العملي .(١)

وأصبحت مشكلة المباني المدرسية تتفاقم نظرا للظروف التي مرت بها مصر فبعد إنتهاء الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ لم يستطع تخزارة بناء وحدات مدرسية متكاملة وصرح لها ببناء فصول ملحقة بالمدارس القائمة ، وأدت نكسة عام ١٩٦٧ الى تخلص عدد الأبنية المدرسية الجديدة بكافة أشكالها .(٢)

وقد اكد التقرير الأول للمجلس القومي للتعليم أن بناء المدارس قد اهمل بعد النهضة الكبرى التي اسسها مؤسسة أبنية التعليم في أوائل عهد الثورة .(٣)

أما عن مدى توافر المواصفات التربوية للمباني المدرسية التي كانت قائمة في تلك الفترة ، فتؤكد الدراسات الرسمية التي اجريت بها من مختلف الوجوه ، فأكثر من ٦ر٤٨٪ من هذه المباني كان مؤجرا حتى سنة ١٩٦٠/٦١ وارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٥٢٪ عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ أي أن أكثر من نصف المباني المدرسية كان مؤجرا ، والمدارس الرسمية المستأجرة قطعا تكون صالحة .(٥)

واذا كان في بعض اللحظات التاريخية - في حياة كل دولة فترات يشتد بها الاهتمام بالتعليم وتتسابق البلاد نحو الاكثار من المدارس على أي صورة فتستأجر المنازل العادية وتحولها مدارس وقد يبنى بناء جديدا لم تراع فيه مقتضيات المستقبل وفي مصر بجتمع هذان النوعان حتى أصبح من الضروري أن يتجه في الحسبان تغيير ذلك كما يجب ان توضع خطة لصيانة المباني واستبدال مايلزم وتأجير مايجب استئجاره .(٦)

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبدئي للخطة الخمسية الثانية ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ ، (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، يونيو ١٩٦٢) ، ص ٤٨ .

(٢) المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٣) على الديب ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، دراسات إحصائية عن مباني المدارس الرسمية والخاصة والخدمات ، (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٢ .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، دراسات احصائية عن مباني المدارس الرسمية والخاصة الخدمات ، الكتاب الاول (القاهرة ، ١٩٦٣) ، ص ٣ .

(٦) على الديب ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

هذا وتصل نسبة الصلاحية في المدارس الرسمية في دراسة أجريت سنة ١٩٦٢ إلى ٩ر٧٦٪ ولا تتعدى ٩ر٦٤٪ في المدارس المستأجرة .

وتشير الدراسات الى أن مباني المدارس الرسمية الصالحة عام ١٩٦٣ بلغت ٤٩١١ مبنى مدرسة وذلك بنسبة ٨ر٧٢٪ فقط ، أما النسبة الباقية فإما بها عيوب يمكن أصلاحها وهناك ٧٦٠ مبنى مدرسة بهذه الحالة وتمثل نسبة ٢ر١١٪ من نسبة هذه المدارس ، أو مباني مدرسية بها جزء صالح وجزء غير صالح وهي ٩١١ مبنى مدرسة بنسبة ٨ر١٣٪ أو متصدعه ويجب إزالتها وعددها ٢٠٣ مبنى مدرسة ٣٪ .(١)

كما أثبتت هذه الدراسات أيضا أن ٨ر٥٦٪ من المدارس الرسمية فقط كان بها مورد عام لمياه الشرب وباقي المدارس تعتمد على مضخات ماؤها صالح أو غير صالح ، أو يشرب تلاميذها من مصادر أخرى أو من الترع .(٢)

بالاضافة الى ذلك فان ٣ر٥٥٪ من المدارس فقط بها أفنية كافية وبقية المدارس إما أفنيتها غير كافية أو لاتوجد بها أفنية إطلاقا . كما أن ٦ر٥٠٪ فقط من المدارس بها دورات مياه صالحه وكافيه والباقي منها دورات مياهها إما صالحة وغير كافيه ، واما غير صالحة ، واما لاتوجد بها دورات مياه إطلاقا(٣) . كما أن ١ر٧٠٪ من المدارس فصولها الدراسية جيده التهويه والاضاءه وبقية المدارس بين متوسطة ورديئة التهوية والاضاءه .(٤)

ويجب أن يراعى عند التخطيط للمباني المدرسية أن تتبين عدد الملازمين ، فحاجة البلاد ماسة لبناء مدارس لأنها لم تستكمل بعد تعميم التعليم ولاتزال بحاجة الى مدارس لتعليم المحرومين من التعليم إضافة لتزايد كل عام زيادة مطردة ولابد أن تنشأ لها المدارس المناظرة لمن زاد من هم في سن التعليم أخيرا ، فضلا لمدارس أخذت محل مايلي وأصبح غير صالح من المدارس القديمة المتهوكة أو المستأجرة(٥) . وأن تقدر الزيادة السنوية في السكان وعليها تحسب المطلوب من هذه المدارس .

---

(١) دراسة الحصائية عن مبنى المدارس الرسمية والخاصة المجانية ، مرجع سابق ، ص ٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٦ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٤ .

وهناك عوامل متعددة يجب مراعاتها فى اعتماد كشرف الأولوية فى اختيار الأماكن التى يبنى عليها المدارس فهناك الجهات المعروفه من المدارس سواء أكانت فى القرى أو الأحياء . وهناك الجهات المزدحمة بالسكان والتى لايكفى ما بها من مدارس لتعليم أبنائها . وهناك الجهات المقبله على التعليم عن رغبة والجهات التى لاينقصها إلا القليل من المدارس حتى يتسنى تعميم التعليم فيها . وهناك جهات بها مدارس ناقصه الفرق وينبغى أن تتم . وهناك جهات تيسر فيها إنشاء مدارس لتبرع أهليها بجزء من نفقات الانشاء كأرض المدرسة أو بعض نفقات مبانيها . ويحسن أن يبدأ بأيسرها بناء كأن تكون للحكومة بالجهة أرض تملكها من غير حاجة إلى نزع ملكية أراضى .

أما المبانى المدرسية القائمة عام ١٩٧١/٧٠ فى نهاية الفترة فى التعليم الابتدائى فقد بلغت نسبة المبانى المدرسية الصالحة به ٦١ر١٪ والمبانى التى تحتاج الى اصلاح كانت نسبتها ٢٧ر٢٪ أما المبانى غير الصالحة فتبلغ نسبتها ١١ر٧٪ .(١)

ومن حيث المرافق فإن نسبة المبانى ذات المرافق الصالحة كانت تمثل مانسبته ٥١ر٦٪ . والمبانى ذات المرافق الكافية ولكنها غير صالحة فتبلغ نسبتها ٤٤ر٨٪ كما أن هناك مبانى مدرسية ليس لها مرافق على الاطلاق وتبلغ نسبتها ٣ر٢٪ .

وعن مدى توفر مياه الشرب الصالحة بمبانى المدرسة القائمة بهذا النوع من التعليم فتبلغ نسبة المبانى التى يتوفر فيها مياه صالحه للشرب ٨٨ر٢٪ أما المبانى التى لايتوفر فيها مياه صالحه للشرب فتبلغ نسبتها ١١ر٧٪ .(٢)

وهكذا يمكن أن نرى أن الغالبية العظمى من المبانى المدرسية الحكومية وهى خير المدارس بها أحد العناصر التى الأقل عن حيث أن المدرسة يجب أن تكون بيئة مثالية سواء فى صلاحية مبناها وكفاية أبنيتها ومدى توفر مرافقها وتجهيزاتها ووجود مصادر صالحه للشرب . هذا فضلا عن أعداد كبيرة من المدارس يجب بناؤها فى مختلف أنحاء الجمهورية لاستيعاب الجموع المتزايده من التلاميذ .(٣)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، جدول رقم (٣٢) .

(٣) عبد الغنى عبود ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية - جامعة عين شمس ، ١٩٦٥ ، ص ص ١٣٩ - ١٤٠ .

هذا ولايختلف الحال فى مبانى مدارس التعليم الثانوى ، فرغم التوسع الكبير فى المرحله والتوسع فى قبول التلاميذ بأعداد كبيره وما يتطلبه ذلك من زيادة عدد المبانى المدرسية الصالحة لتفى بحاجة الأستيعاب لم يتم التوسع إلا من ناحية فتح الفصول وتعثرت حركة بناء المدارس الثانوية فلم تواكب التوسع الكمى مما أوجد العديد من المشكلات وذلك بسبب صدور توجيهات فى عام ١٩٦٦/٦٥ بايقاف بناء وحدات متكاملة .(١)

وأخذت المشكلة تتفاقم نظرا للظروف التي مرت بها مصر وعدم السماح للوزارة ببناء وحدات مدرسية متكامله وصرح لها فقط ببناء فصول ملحقة بالمدارس القائمة وأدت نكسة عام ١٩٦٧ إلى تقلص عدد الأبنية المدرسية الجديدة بكافة أشكالها .(٢)

واجمالا فإن النسبة فى عدد المبانى المدرسية خلال هذه الفترة لم ترتفع بنفس نسبة زيادة عدد التلاميذ الأمر الذى ترتب عليه أن ٦٠٪ من مدارس التعليم الابتدائى تعمل بنظام الفترتين ، وكذلك ٤٠٪ من مدارس التعليم الاعدادى .(٣)

٧ - معلم التعليم العام ومؤسسات إعداده

وضعت لاعداد معلم التعليم الابتدائى خطة ١٩٦٥/٦٠ داخل دور المعلمين والمعلمات العامة والريفية وهى التى تخرج معلم الفصل ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد المرحلة الاعدادية ، وتقرر امتدادها الى أربع سنوات إبتداء من العام الدراسى ١٩٦٢/٦١ كما الحقت بها أقسام إضافية لاعداد مدرسات متخصصات فى التدبير المنزلى وأشغال الإبرة للتدريس فى المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة بهذه الأقسام سنتان ، وكذلك أقسام إضافية ملحقة بها لتهيئة مدرسى المرحلة الابتدائية للتدريس فى الصفين الخامس والسادس . كما روعى تصفية الأقسام الفرنسية على سنوات المشروع لعدم حاجة الوزارة بعد ذلك الى مدرسين من هذا النوع . وتهدف دور المعلمين والمعلمات العامة والريفية الى إعداد مربى صالح بحسن التعليم والريادة الإجتماعية ويسهم فى خدمة البيئة التى يعمل فيها ، كما هدفت الى سد حاجة المجتمع الريفى من مربين ورواد اجتماعيين .(٤)

---

(١) المركز القومى للبحوث الإجتماعيه والجنائيه ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٣) مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، الاتحاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٤) مشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ٢٩ .

هذا وقد وضعت الخطة في إعتبارها زيادة عدد الطلبة والطالبات بمعاهد المعلمين والمعلمات العامة والريفية من ١٤٥٦٥ طالب وطالبة الى ٢٨٨٩٢ طالبا وطالبة ، كذلك خطط لأعداد معلم التعليم الإبتدائي والثانوي في المعاهد العالية وكليات اعداد المعلمين والمعلمات التابعة لوزارة التربية والتعليم مثل كليتي المعلمين بالقاهرة وأسيوط وكلية المعلمات بالمنيا ومعهدي المعلمات بالقاهرة ، ومعهد التربية الرياضية للمعلمين ، ومعهد التربية الرياضية للمعلمات بالقاهرة والأسكندرية ، وقد أعد مشروع التوسعات الخمس لهذه الكليات والمعاهد بحيث يتمشى مع احتياجات مشروعات مراحل التعليم العام الإعدادي والثانوي ودور المعلمين والمعلمات العامة والريفية ، وحاجات التعليم الفني الاعدادي والثانوي من مدرسي المواد الثقافية .(١)

هذا من جهة المعاهد والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم ، أما المعاهد والكليات الأخرى لاعداد المعلم وغير التابعة لوزارة التربية والتعليم ،مثل معهد الخدمة الاجتماعية وكليتي الفنون الجميلة بالقاهرة والأسكندرية ، ومعهد التدبير المنزلي والفنون الطرزيه ومدرسة الألسن بالقاهرة ، فقد بنى المشروع على أساس سد حاجة البلاد من خريجي هذه المعاهد في مختلف نواحي تخصصاتهم ، وفي هذين النوعين خطط المشروع على أساس إنشاء ٦ معهد ، ٧٦ فصلا وبذلك يزداد عدد الفصول من ٣١٢ فصلا الى ٣٨٨ فصلا ويزداد عدد الطلبة من ٧٤٠١ طالبا وطالبة الى ٨٩٢٣ طالبا وطالبة ، والتكاليف المخصصة لذلك كله ١٢٧٥٢٤٣ جنيها .(٢)

أما في الواقع فقد بلغ عدد معلمي المرحلة الابتدائية عام ١٩٦١/٦٠ ٦٧٦٨٨ معلما ومعلمه وذلك بعجز يقدر ٧٠٧٨ معلما و معلمه ويبلغ نصيب المعلم من التلاميذ ٣٨,٨١ تلميذا ، وفي عام ١٩٦٧ وهو العام الأخير لتلك الخطة . بلغ عدد معلمي التعليم الابتدائي ٩٨٦٣٧ معلما ومعلمه بعجز يقدر بنحو ٦٩٤٠ معلما ومعلمه ونصيب المعلم من التلاميذ ٣٧,٩٨ تلميذا .(٣)

هذا واعد معلم التعليم الابتدائي في الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٠ من مصادر متنوعة تشمل معاهد المعلمين والمعلمات العامة ،(٤) ومدارس المعلمين الريفية ،(٥) وشعب الدراسات

---

(١) مشروع الخمسنوات الخمس للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ ، جدول رقم (٢٤) .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، احصاء مطابق من ٥١/٥٢ إلى ٥٩/٦٠ ، ص ٤٦ .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن أعمال التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٠-٦١ ، المذكرة ، ص ٤ .

بمدارس المعلمين والمعلمات العامة ،[١] بالاضافة الى أنواع كثيرة ألغيت فيما بعد مثل الأقسام الاعدادية بمدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية وقد ألغيت عام ٦٢/٦٣ ، ومدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية وألغيت عام ١٩٥٧ ، ومدارس المعلمين والمعلمات الخاصة الفرنسية وألغيت عام ١٩٦٣/٦٢ ، والدراسات التكميلية لحملة الشهادات المتوسطة الصباحية والمسائية وقد ألغيت الدراسات المسائية عام ٥٧/٥٦ والدراسات الصباحية عام ٦٢/٦١ والأقسام الثانوية بالمعاهد العليا لاعداد معلمي التربية الرياضية والموسيقية وفصلت عام ٦٢/٦١ عن المعاهد العليا واختفت بدور المعلمين والمعلمات لتصبح شعبا بها .

وبالاضافة الى ماسبق منحت صلاحية التدريس لمعلمي المدارس الابتدائية المحولين من وظائف أخرى بشروط معينة.[٢]

في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ أعد معلم المرحلة الابتدائية في دور المعلمين والمعلمات وهو الاسم الذي أطلق على دور المعلمين والمعلمات العامة والريفية ، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد الحصول على الشهادة الاعدادية ، وبصدور القرار الوزاري رقم ٢٧ لعام ١٩٦٠ زيدت مدة الدراسة بها الى أربع سنوات اعتبارا من عام ١٩٦٢/٦١ وفي عام ٦٣/٦٢ زادت مدة الدراسة بها الى خمس سنوات واستمر هذا النظام معمولا به .

وبصدور القرار الوزاري رقم ١٩٦ لعام ١٩٦٩ أصبحت الدراسة في الصفوف الثلاثة الأولى عامة أما الصفين الرابع والخامس فتتجه الدراسة فيها الى التعمق في مادة أو مجموعة من المواد في صورة تخصصات دون اغفال بقية المواد الأخرى ، وقد قسمت الدراسة إلى خمسة تخصصات هي تخصص التربية الدينية واللغة العربية والمواد الاجتماعية ، تخصص الرياضيات والأعمال الزراعية للبنين أو الاقتصاد المنزلي للبنات ، تخصص التربية الرياضية ، تخصص التربية الفنية ، تخصص اللغة الأجنبية .[٣]

والدراسات التربوية لحملة الثانوية العامة أو مايعادلها (الشعبة الخاصة) والدراسة بها مدتها سنتان بعد الثانوية العامة ، يمنح المتخرجون فيها دبلوم المعلمين والمعلمات ، والهدف منها مواجهة العجز

---

(١) المركز القومي لبحوث الاجتماعية والجنائية التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٨٩ - ١٨٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .

في مدرسي المرحلة الأولى حاسي ٦٤/٦٣ ، ٦٥/٦٤ نسبة لتغيير نظام الخمس سنوات في دور المعلمين والمعلمات ويقبل بها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الأزهرية المعادلة أو التجريبية.(١)

أما معلم المرحلة الاعدادية فقد بلغ عدد معلمي التعليم الاعدادي عام ٦١/٦٠ (١٤١٢٥) معلما ومعلمة بزيادة قدرها ١٨٩٣ معلما ومعلمة بنسبة ١١٫٨٪ ، وفي عام ٦٦/٦٥ بلغ عدد معلمي التعليم الاعدادي ٢١٦٢٦ معلما ومعلمة بزيادة تقدر بعدد ٧٥٠١ معلما ومعلمة ونسبة زيادة قدرها ٥٣٪ أما في نهاية الفترة في عام ١٩٧٠ فقد بلغ عدد معلمي التعليم الاعدادي ٢٧٩١٥ معلما ومعلمة وبزيادة قدرها ٦٢٨٩ معلما ومعلمة ونسبة مقدارها ٢٩٪ .(٢)

أما معلمو التعليم الثانوي فقد بلغ عددهم في عام ١٩٦١/٦٠ (٩١٠٥) معلم ومعلمة بزيادة عددها ٨٦٧ معلم ومعلمة ونسبة مقدارها ١٠٫٢٪ ، وفي عام ٦٦/٦٥ بلغ عددهم ١١٠٥١ معلم ومعلمة بزيادة عددها ١٩٤٦ معلم ومعلمة ونسبة مقدارها ٢١٫٣٪ ، ثم تطور هذا العدد في عام ٧١/٧٠ إلى ١٤٠٣٢ معلم ومعلمة وبزيادة عددها ٢٤١٨ معلم ومعلمة وذلك بنسبة زيادة مقدارها ٢٦٫٩٪ .(٣)

ويعد معلم المرحلة الاعدادية والثانوية في كليات ومعاهد اعداد المعلمين والمعلمات ، ومنها كلية المعلمين بالقاهرة وأسيوط والمعلمات بالمنيا وقد أنشئت كلية المعلمين عام ١٩٥٢ نسبة لحاجة البلاد الى مدرسين فنيين في فروع العلوم المختلفة ويقبل طلبتها من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو القسم الخاص (شعبة الآداب أو شعبة العلوم كل حسب تخصصه) وبالكلية خمس شعب هي العلوم والرياضة واللغة الفرنسية واللغة الانجليزية والمواد الاجتماعية .(٤) كما أنشئت سنة ١٩٥٧ كليتان احداهما للمعلمات بالمنيا والثانية بأسيوط على أن يرسل طلبتها بالقاهرة .(٥) كما تحول معهد التربية للمعلمين بالقاهرة سنة ١٩٥٩ إلى كلية التربية . وتوالى بعد ذلك إنشاء كليات التربية منذ

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) المرجع سابق ، ص ٢٢٣ ، جدول رقم ٢٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ، جدول رقم (٢٨) .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، إحصاء مقارن عن سير التعليم في مصر ٥٢/٥١ إلى ٥٧/٥٦ ، ص ١٠٠ .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، إحصاء مقارن عن تطور التعليم في الجمهورية العربية المتحدة ٥٧/٥٦ - ١٩٦١/٦٠ ، القاهرة ، ص ٩ .

سنة ١٩٦٩ ، وذلك بالإضافة الى المعاهد العليا للتربية الرياضية والفنية والموسيقية ، حتى بلغ عدد كليات المعلمين التابعة للجامعات المصرية ١٨ كلية أكاديمية وسبع كليات فنية تابعة لجامعة حلوان.(١)

كما يستمد المعلمون بخريجي الكليات الأتية للتدريس أيضا في المرحلة الاعدادية والثانوية وهم : خريجو كليات الآداب بأقسامها المختلفة ، وخريجو كليات العلوم بأقسامها المختلفة أيضا ، وخريجو دار العلوم بجامعة القاهرة وخريجو كلية الألسن بجامعة عين شمس وخريجو كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، وخريجو كليات الزراعة والتجارة وكلية البنات (القسم الخاص) بجامعة عين شمس.(٢)

ويوجد نظامان لإعداد المعلم للمرحلة الثانية وهما :

١ - النظام التكاملي : ويتبع في كليات التربية ، حيث يخصص الطلبة في تدريس مادة معينة أو مادتين أحيانا ، وذلك بتحصيل قدر مناسب من الاعداد العلمي الى جانب الاعداد التربوي ومدة الدراسة بها أربع سنوات .

٢ - النظام التتابعي : ويعد الطالب أولا إعدادا أكاديميا أو علميا في احدى الكليات الجامعية ثم يتبعه الاعداد التربوي لمدة عام بالنسبة لحملة المؤهلات أو عامين في حالة الدراسات المسائية التي توفرها وزارة التربية والتعليم للحاصلين بها من مدرسين غير مؤهلين تربويا ، ويحصل الطالب في نهايتها على شهادة التأهيل التربوي.(٣)

مما سبق يتضح أن السياسة التعليمية في تلك الفترة تجاه اعداد المعلمين إتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار والارتجالية وكان من أهم مظاهره - رغم التخطيط لسد مصادر الاعداد وتنوعها لاحقا ، ثم وضع خطة جادة لحصر وضع سياستها وتعرضها للتعديل الارتجالي في مدة الدراسة وقواعد القبول وأسس تعيينات المعلمين ومرتباتهم ، وتباين الممارسات بين المسئولين عن إعداد المعلمين فيما يتعلق بإنشاء هذا الاعداد داخل الجامعة أو خارجها ، ونمط الاعداد التابعي أو التكاملي.(٤) حيث

---

(١) [illegible] ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢) [illegible] ، ص ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٣) [illegible] ، ص ٢٩١ .

(٤) [illegible] ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

فئات المعلمين الحاصلين بالمرحلتين الاعدادية والثانوية وتتعدد مؤهلاتهم مابين الحاصلين على مؤهلات تتضمن عليا تربوية من حملة البكالوريوس والليسانس ودبلومات التربية والحاصلين على مؤهلات عليا غير تربوية والحاصلين على مؤهلات عليا غير متخصصة . والقليل منهم من الحاصلين على مؤهلات بين العالية والمتوسطة وقد نتج عن ذلك التعدد فى مصادر اعداد المعلم واختلاف طرق اعداده وبالتالى حاجة الكثير منهم الى التدريب السريع لسد جوانب النقص فى اعدادهم .(١)

وتؤكد تقارير اللجنة الوزارية للتربية العاملة على أن اعداد المعلمين لمراحل التعليم المختلفة لايتم على أسس واحده تمكن من تحقيق الكفاية التربوية ، إذ توجد مستويات ومؤهلات مختلفة بعضها مؤهل تربويا وبعضها غير مؤهل مؤهلا تعمل فى مجال التدريس ، مما لايحقق الانسجام الضرورى للعاملين فى هذا المجال .(٢)

وتواجه مصر صعوبات فى أمر تدبير المعلمين الصالحين ومن أهم هذه الصعوبات أن المهنه لاتجتذب إليها أفضل العناصر الصالحه للتدريس ويرجع ذلك للمركز الاجتماعى للمعلم أكثر من رجوعه لمركزه المادى .(٣)

وعلى الرغم من الجهود التى تبذل لتوفير العدد الكافى من المدرسين المؤهلين اللازمين للعمل فى المدارس فلايزال هناك نقص فى اعداد بعض أنواع المعلمين وفى تخصصات بذاتها ويرجع ذلك الى الالتزامات التى على جمهورية مصر العربية تجاه الوطن العربى وتجاه الدول الصديقة التى ترتبط بمعاهدات واتفاقيات ثقافية وتعليمية . وتلجأ الدولة الى تعيين الكثير من المعلمين لسد حاجتها العاجله متجاوزه فى كثير من الأحيان عن المستوى العلمى المطلوب ، ويقتصر تعليمهم على المواد فقط ، أما الجوانب الاجتماعية والروحية والعملية فتعتبر المؤهلين.(٤)

٨ - تمويل التعليم العام ومصادره (٥)

يتكلف مشروع الموازنة العامة للخدمات التعليمية الجديدة بالاقليم الجنوبى بشقى نواحيها وأنواعها مبلغ ٩٢٧٤٩٠٤٩ جنيها ويختلف التعليم الابتدائى ١٩٨٧٦٧٧٤ جنيها .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٢) تقرير اللجنة الوزارية للتربية العاملة عن سياسة التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٣) محمد عبد الواحد خلاف ، مرجع سابق ، ص ٩٠-٩١ .

(٤) المركز القومى للبحوث التربويه والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٥) مشروع الموازنة العامة للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١٣ و ٣٥ .

فالخطة المقترحة للتعليم الابتدائي يحتاج تنفيذها الى ١٩٨٧٦٧٢٤ جنيها زيادة عما يصرف فعلا على التعليم الابتدائي عام ١٩٦٠/٥٩ وهذه التقديرات موزعه كالآتي ٧ر٠٧٠ر٠٠٠ جنيه للمباني ، ١ر٧٩٩ر٤٢٩ تجهيزات ، ٧ر٤٥٧ر٩١٥ أجور ، ٣ر٤٤٩ر٤٣٠ مصروفات عمومية ، وتحتوى هذه المبالغ على مبلغ ٣٤٣ر٩٩٦ جنيها للتعليم غير الأسراء .

وبذلك تتكلف مشروعات التعليم الابتدائي مايقدر بحوالى ٣١ر٥٪ من نفقات مشروعات الوزارة في السنوات الخمس .

وبلغت تكلفة التعليم الاعدادي بالخطة ٣ر٧٥٦ر٥٧٩ جنيها قيمة تكلفة المشروعات الجديدة وهي موزعة كالآتي : ٧٥١٠٠٠ جنيه للمباني ، ١٨٦٠٠٠ جنيه للتجهيزات ، ٢ر٠٤٩ر٣٣٢ للأجور ، ٧٦٩ر٧٦٦ جنيه للمصروفات العمومية .

كما تبلغ جملة التكاليف لمرحلة الثانوى العام والفنى بالخطة ٢ر١٧١ر١٨١ جنيها موزعه كالآتي : ٨٣٤ر٣٠٠ جنيها للمباني ، ٧٧ر٠٩٨ جنيها للتجهيزات ، ٧٧٨ر٣١٢جنيها للأجور ، ٣٧٢ر٧١ جنيها للمصروفات العمومية ، ويبلغ نصيب الثانوى الفنى من هذه التكاليف ٥٤٠ر٣٨٥ جنيها .

وكانت تكلفة التعليم العام في الواقع كما يلى :

بذلت جهود ملحوظة للانفاق على التعليم العام في مصر بعد ١٩٥٢ وذلك لتوسيع نطاق التعليم العام المجانى فارتفعت نفقات الدولة على التعليم وزاد الاستثمار العام فيه من حوالى ٥ر٢ مليون جنيه مصرى فى السنة الأولى للثورة إلي ٣ر٣٢ مليون جنيه مصرى فى السنة الأخيرة للخطة وهى زيادة غير عادية تبلغ ثلاثة عشر ضعفا . وبعد عام ١٩٦٥/٦٤ دار مستوى الاستثمار فى التعليم حول ٢٥ مليون جنيه مصرى فى السنة مثلا مابين ٦٪ إلى ٨٪ من الاستثمار الكلى للاقتصاد .(١)

وبمقارنة ميزانية وزارة التربية والتعليم بالميزانية العامه للدولة نجد أنه فى عام ٥٣/٥٢ كانت ميزانية الجمهورية العربية المصرية ٢٠٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه وميزانية التربية والتعليم ٢٥ر٨٤٠ر٣٣٠ جنيه،(٢) وتقدر بنسبة ١٢ر٢٤٪ من ميزانية الدوله .

---

(١) وينرت مايرو ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، احصاء مقارن عن التعليم في مصر في السنوات من ٥٢/٥١ الى ٥٦/٥٧ ، القاهرة ، ص ٣٩.

وفى عام ٦٥/٦٤ بلغت ميزانية التربية والتعليم ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ر٦٨ جنيه وذلك بنسبة ١ر١١٪ من ميزانية الدولة [١] أما فى عام ٦٩/١٩٧٠ فبلغت ميزانية وزارة التربية والتعليم ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٤ر٢ [٢] جنيه وتقدر بنسبة ٧ر١٤٪ من ميزانية الدولة . [٣]

وعموما دارت نسبة مايرصد لميزانية وزارة التربية والتعليم إلى الميزانية العامة للدولة مابين ١ر١١٪ ، ٧ر١٤٪ .

ومن هنا نرى أنه رغم إرتفاع ميزانية التعليم وأن نسبتها تراوحت مابين ١ر١١٪ ، ٧ر١٤٪ تقريبا فى عام ٦٩/١٩٧٠ إلا أن هذه النسبة أقل مما أوصى به خبراء التربية حيث أوصوا بأن تكون المخصصات المالية للتعليم تتراوح مابين ١٨٪ ، ٢٠٪ من ميزانية الدولة ،[٤] وهى أيضا لاتتناسب والانخفاض النسبى فى قيمة النقد الناتج عن التضخم وكذلك الزيادة المطردة فى عدد السكان وبالتالى زيادة أعداد المنتفعين بالتعليم ثم الارتفاع العالمى فى الأسعار .

كما بلغت الاعتمادات الخاصة بمراحل التعليم العام فى عام ٥٣/١٩٥٤ للتعليم الابتدائى ٠٠٠ر٨١٢ر١١ جنيه وذلك بنسبة ٦ر٤٤٪ من ميزانية وزارة التربية والتعليم ، وبلغت اعتمادات التعليم الثانوى العام ٠٠٠ر٨٤٥ر٩ وذلك بنسبة ٣٠ر٢٦٪ من ميزانية الوزارة ، أما فى عام ٦٩/١٩٧٠ فبلغت اعتمادات التعليم الأبتدائى ٦٥٠ر٦٧٤ر٤٣ جنيها بنسبة ٤٠٪ من ميزانية الوزارة ، وبلغت اعتمادات التعليم الاعدادى فى نفس العام ٢٥٢ر٢٦٩ر٢٠ جنيها وبنسبة ٥ر١٩٪

---

(١) عوض خوشيق ، تمويل التعليم ، القاهرة ، جهاز التوثيق والمعلومات بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٣ ، جدول ميزانية وزارة التربية والتعليم (٥٢/٥٣ - ٨٠/٨١) بدون صفحة

(٢) نعمة الدين عوض نجم ، « الانفاق الحكومى على التعليم وأهمية المشاركة الشعبية فى التمويل » ، مؤتمر تنظيم وادارة التعليم قبل الجامعى ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالأشتراك مع وزارة التربية والتعليم ، برامج القادة الاداريين ، مايو ١٩٨٣ ، بيان توضيحى لنمو التعليم فى مصر منذ بداية القرن العشرين حتى الآن ، ص ٢٤ .

(٣) مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ، التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ، جدول رقم (٥) ميزانية وزارة التربية والتعليم (٥٢/٥١ - ٨٠/٨١)

(٤) عبد العزيز القوصى ، دراسة للجوانب عن الاقطار العربية ، (القاهرة ، منظمة التربية للتنمية والثقافة والعلوم ، ادارة التوثيق والمعلومات ، الأمانة العامة للمجلس التنفيذى ، المؤتمر العام ، الدورة الحادية الخامسة عام ١٩٧٧) ص ٦٥ .

من ميزانية الوزارة وبلغت اعتمادات التعليم الثانوى العام ١٢٥٧٦٥٩٩ جنيه وذلك بنسبة ١ر١١٪.(١)

أما عن متوسط تكلفة التلميذ في تلك الفترة ، فبلغ متوسط تكلفة التلميذ في المرحلة الابتدائية في السنة مبلغ ٩ جنيهات ، ومتوسط تكلفة التلميذ بالاعدادى العام ٢٠ جنيها (٢)أما في التعليم الثانوى العام لقد بلغت متوسط تكلفته ٣٧ جنيها في العام ،(٣) ونصيب الفرد من النفقات التعليمية يعتبر من المعايير الهامة التى تعبر عن الانفاق على التعليم أى مايخص الواحد منه ويمكن تحديد نصيب الفرد من ميزانية التعليم عن طريق قسمة ميزانية التعليم على عدد السكان ، وتستخدم دائرة التربية باليونسكو هذا للمقارنة بين نفقات التعليم في مختلف الدول،(٤) مع العلم أنه يجب أن يرتفع هذا المعدل باستمرار ، والدول الغنية وهى مايزيد دخل الفرد فيها عن ١٥٠٠ دولار في العام تنفق مايزيد على ١٧ دولارا في العام لكل نسمه ، ٧٥٠ دولارا للطالب في العام.(٥)

وتنفق مصر على التعليم ٩ر٢٪ من الدخل القومى ،(٦) ورغم ضآلة هذه النسبة للمخصصات المالية للتعليم من الدخل القومى ، فى مصر الا أنها تشكل عبئا على الاقتصاد القومى ،(٧) وهذه النسبة لاتتناسب مع ما أوصت به مؤتمرات وزارة التربية فى أديس أبابا وسنتياجو وطوكيو بأن تخصص كل دوله عام ١٩٦٢ ٥٪ من دخلها القومى وتتدرج هذه النسبة حتى تصل الى ٦٪ عام ١٩٨٠(٨).

---

(١) عوض توفيق ، تمويل التعليم ، مرجع سابق ، بدون صفحة ، جدول الاعتمادات الخاصة بكل من مرحله .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، احصاء مقارن ٥١/٥٢ إلى ٥٦/٥٧ ، جدول رقم ٥٥ متوسط تكلفة التلميذ في السنة ، ص ١٤٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٤) حامد عمار ، في اقتصاديات التعليم ، (القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٨ ، نقلا عن :
UNESCO, Basic Facts and Figures.

(٥) عبدالعزيز القرضى ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٦) اسماعيل حسن اسماعيل ، «مصادر تمويل التعليم» ، مؤتمر تنظيم وادارة التعليم قبل الجامعى ، المجلس المركزى للتنظيم والادارة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم ، برامج القادة الاداريين من ٢٨ - ٣٠ مايو ، القاهرة ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٦ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٦

(٨) المرجع السابق ، ص ٦ .

كما تم تقدير تكاليف المشروع على أساس تكلفة الوحدة فصل خيفا لفروع المصروفات الرأسمالية والجارية وعلى أساس الواقع وبأسعار سنة الأساس ٥٩/٦٠ وذلك بالنسبة لكل فرع من أنواع التعليم وكل الفصل عالى الكثافة .(١) وهنا يؤثر على التقدير الاجمالى لأعداد الفصول ومن ثم اعداد المبانى اللازمة .

كما أن الخطة وضعت فى اعتبارها بناء ٦٥٠ مدرسة جديدة وقدرت تكاليف بناء المدارس على أساس ٧٢٠٠ جنيه لكل مدرسة من ٦ فصول ، ٨٧٠٠ جنيه لكل مدرسة من ٩ فصول ، ٩٦٠٠ جنيه لكل مدرسة من ١٢ فصلا ، وكان لابد من تعديل هذه التقديرات لمواجهة التكاليف الفعلية لارتفاع الأسعار .(٢)

هذا وقد كشفت الدراسات التقويمية التى أجريت فى مجال التعليم عن قصور الامكانيات المتاحة للعملية التعليمية على اختلاف نوعياتها ، وذلك نتيجة لعدم التوازن بين الطلب المتزايد على التعليم وقدرة الأجهزة التعليمية على تلبية الاحتياجات الملائمة لهذا الطلب الأمر الذى ينعكس أثره بذلك على المستوى التعليمى .(٣)

والخلاصة التى نريد أن الحاجة الحقيقية للخدمات التعليمية تتطلب مزيدا عما هو وارد بالمشروع لكفاية إيفاء حاجيات القطاعات الأخرى وإزاء امكانيات البلاد المادية تقدم ماهو أولى بحيث نضمن تقدما متوازنا بين القوى جميعا .(٤) فتمويل التعليم لايمكن أن يتم بمعزل عن تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية فى الموازنة العامة للدولة ، وان اعطاء أية أولوية للتعليم أو أى قطاع اقتصادى آخر يجب أن يبحث ضمن اطار الخطة الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يحدث توازن فيما بينها .(٥)

---

(١) أحمد فهمى ، نقد وتحليل الخطة الخمسية الأولى للتربية والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) تمويل التعليم بين تكلفته ، مرجع سابق ، ص ص ١٩-٢٢ وما بعدها .

(٣) وأساليب تقييم الأداء فى مجال الخدمات بصفة عامة ، وفى التعليم بصفة خاصة ، الجهاز المركزى للمحاسبات ، الادارة المركزية للبحوث والتدريب ، قطاع التدريب والادارة العامة للتدريب ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ٧ .

(٤) مشروع الخطة الخمسية ، مرجع سابق ، ص ١ .

(٥) عبد الله عبد الرازق ابراهيم ، التخطيط التعليمى ، مراجعة مختار حمزة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، عام ١٩٦٥ ، ص ١٨٨ .

وبصفة عامة فإن الانفاق على التعليم تكتنفه صعوبات مثل : صعوبة تحديد الاستهلاك العينى من المباني ، وتذبذب الأسعار وتغير قيمة النقد من فترة الى أخرى ، وعدم وجود مستويات واضحة للانفاق على العناصر البشرية العاملة في التعليم ، وأيضا عدم التعرف بدقه على أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس .(١)

مصادر تمويل التعليم العام في مصر

يقوم تمويل التعليم في جمهورية مصر العربية بصفة أساسية على الاعتمادات التي تدرج ضمن ميزانية الدولة سواء في ذلك التعليم العام أو الفني أو التعليم العالي والجامعي أو التعليم الأزهـــــري.(٢)

وهناك اعتمادات أخرى تدرج في موازنة بعض الوزارات الأخرى مثل الصحة والصناعة والتجارة والقوى العاملة وغيرها لمواجهة بعض عمليات تدريبية وتعليمية وذلك بخلاف ماتحمل عليه الدولة من معونات دولية أو إتفاقيات ثنائية أو من هبات وتبرعات وجهود ذاتية .(٣)

وتقوم وزارة التربية والتعليم بتوريد ماتحصله من ايرادات لخزانة الدوله ، من رسوم إعادة قيد ، كتب مدرسية للمدارس الخاصة ، ايجارات أراضي ومساكن ...الخ).(٤) وهي زهيده - ولاتساهم في تمويل التعليم حيث تذهب الى الخزانة العامة للدوله وتدرج ضمن اعتمادات الموازنة العامة التي توزع على الوزارات ومنها وزارة التربية والتعليم ، والتي تقوم بتوزيع ميزانيتها على المحافظات والديوان العام بالوزارة والمركز القومي للبحوث التربوية.(٥)

وبذلك فإن مصادر تمويل التعليم العام هي مصادر تمويل الموازنه العامة للدولة وهي الضرائـــــب ،(٦) المباشرة وغير المباشرة والرسوم والاتاوات والدخل العام وأرباح عملية الإصـــــدار

---

(١) اسماعيل حسن اسماعيل ، مصادر تمويل ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، مصر حتى عام ٢٠٠٠ - سياسة التعليم ، مبادئ ودراسات وتوصيات ، سلسلة دراسات تصدر عن المجالس القومية المتخصصة ، (القاهرة ، العدد ١٢ ، ١٩٨١) ، ص ١٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٥) فخر الدين عرفي نجم ، الانفاق الحكومي على التعليم ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٦) محمد مصر موسى ، الإيرادات العامة ، أصولها وتطورها ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٤) ، ص ٢١٤ .

النقدي والهدايا والتبرعات والغرامات والقروض العامة .[١] ثم الايرادات ذات الطابع المحلي التي تتكون من الايرادات المشتركة للمجالس المحلية والايرادات الخاصة بكل مجلس .[٢]

---

(١) علي لطفي ، مشكلات التمويل في الدول النامية ، (القاهرة ، المطبعة الكمالية ، ١٩٦٩) ، ص ٤٠ .

(٢) شكري عباس حلمي عبد الرحمن ، « تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار في جمهورية ، مع التركيز الخاص على برامج محو الامية » ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى قسم أصول التربية بكلية تربية عين شمس ، ١٩٧٦ ، ص ١٤٤ .

obeikandi.com